

بيروت - ٢٧/١١/١٩٧٢ - العدد ٥٩٧ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا
AL- HOURRIAH - N° 597 - 27/11/1972 -

المهمات المطروحة أمام « المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية »

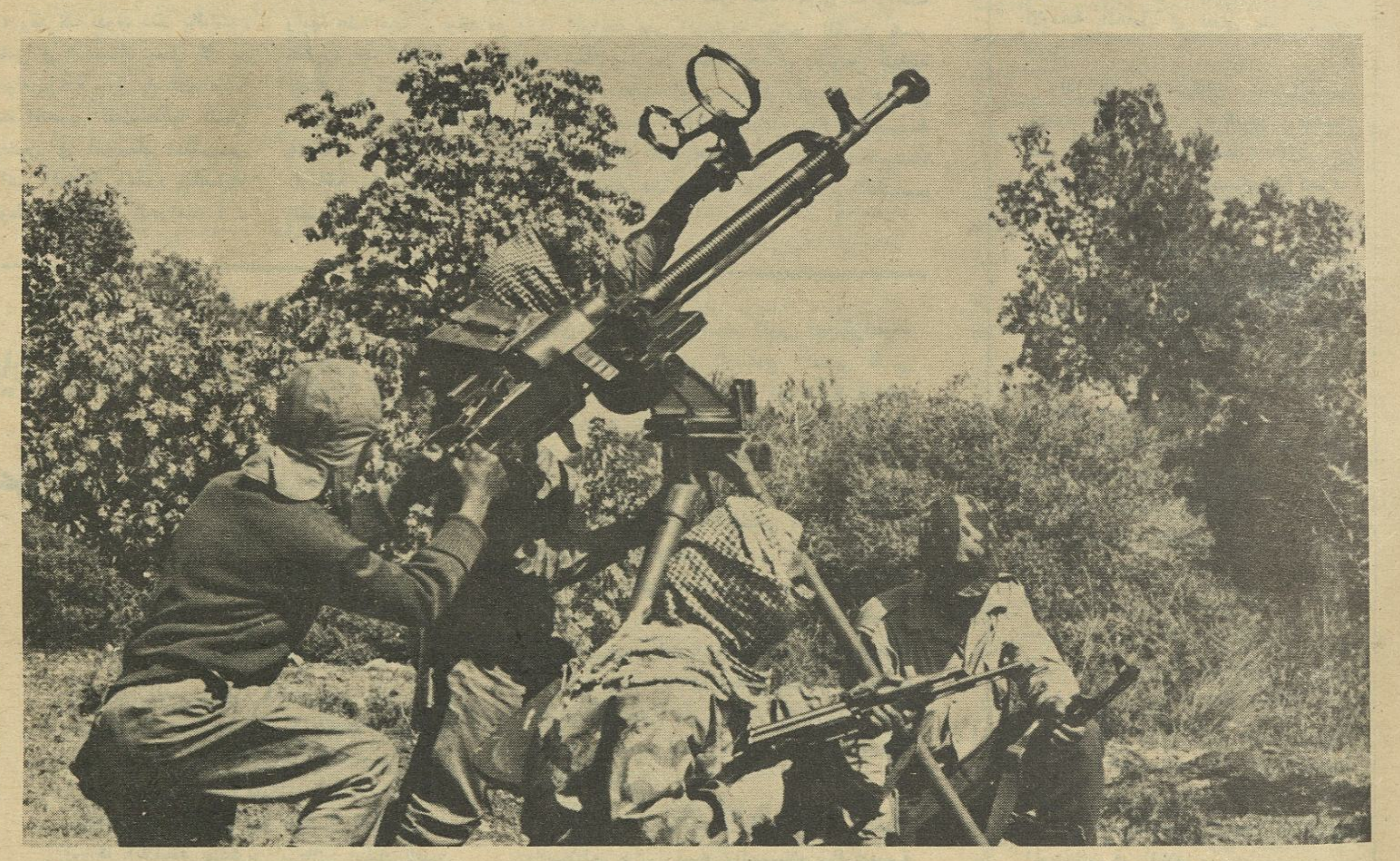
انطلقت فكرة المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية الذي يبدأ اعماله اليوم في بيروت من اللقاء الذي تم في القاهرة خلال نيسان الماضي — على هامش المؤتمر الشعبي الفلسطيني — بين عدد من الاطراف الوطنية والتقدمية العربية التي شاركت في المؤتمر المذكور ردا على مشروع المملكة العربية المتحدة التصفوي .

ومنذ انطلاق الفكرة حتى اليوم جرت سلسلة اعمال تحضيرية انتهت الى تحديد المدخل السياسي العام للمؤتمر الذي تبلور في مشروع برنامج سياسي اعدته اللجنة التحضيرية لطرحه في المؤتمر .

هذا وقد أعلنت لجنة اعلام المؤتمر الشعبي لنصرة الثورة الفلسطينية ان جلسة افتتاح المؤتمر سوف تنعقد الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ٢٧ تشرين الثاني في فندق البوريفاج بيروت . وسيحضر المؤتمر حوالي مئة وفد عربي واجنبي ، من الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية وممثلي حركات التحرر في العالم وممثلي بلدان المعسكر الاشتراكي .

وسيبحث المؤتمر في عدة قضايا رئيسية وهامة ، وفي مقدمتها اقامة « جبهة عربية مشاركة للثورة الفلسطينية » كخطوة على طريق تأمين دعم ملموس منظم ومستمر لحركة المقاومة الفلسطينية .

(راجع ص ٣)



تدخل عربي رسمي لابعاد ممثلي الجبهتين الديمقراطيّة والشعبيّة عن الوفد الفلسطيني لمؤتمر الكويت



تعليقات

مؤتمر الكويت وتغطية الجو العربي الاستسلامي

في الوقت الذي تشير فيه انباء مؤكدة بأن محاولة جديدة للتسوية السلمية ستحدث خلال الاسابيع القادمة، وان هناك مبادرة اميركية جديدة كما ان هناك مشاريع عديدة متداولة ومطروحة على بساط البحث ، في الوقت الذي تشير فيه الانباء الى ذلك ، انعقد مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب في الكويت تحت شعار « تنقية الجو العربي وازالة الخلافات العربية » ...

تحت هذا الشعار الذي يغطيه الاعلام العربي الرسمي بشتى انواع التضليل واخفاء الحقائق وطمسها ، بتصويره بأنه من اجل المعركة، وحشد الامكانيات العربية وتعبئة الجهود الى اخر المعزوفة الدعاوية المضللة التي يرتفع صوتها باستمرار ابان انعقاد المؤتمرات العربية من مؤتمرات القمة الى مؤتمرات وزراء الخارجية والدفاع العرب ، تحت هذا الشعار تختفي حقيقة المواقف والمواقع التي تقفها مختلف الانظمة العربية .. فالانظمة الساعية للتسوية السلمية ، وفي مقدمتها النظام المصري اتخذت مختلف الاجراءات وقدمت التنازلات المختلفة للامبريالية الاميركية ... ومع ذلك ظل الموقف الاميركي — الاسرائيلي متصلبا يطلب الاستسلام الكامل بدون شروط ، ويطلب بالدرجة الاولى تغييرات وتراجعات نهائية وثابتة داخل النظام المصري نفسه ، بحيث يأتي حكم « حديدي » يمسك بالوضع الداخلي ويصفي الحركة الشعبية التي بدأت تنمو نضالاتها الوطنية والاجتماعية في ظل المأزق المستمر الذي يعيشه النظام ، وعجزه عن حل المسألة الوطنية والقيام بمهمات التحرير .

ان الولايات المتحدة الاميركية تريد استثمار العجز العربي عن التحرير استثمارا كاملا لصالحها ، كما ان اسرائيل — وهذا ما عبر عنه دايان — تعتبر الوضع الحالي أفضل الاوضاع السلمية في المنطقة بالنسبة لها .

عندما قدم السادات « هديته المجانية » للاميركيين بطرد الخبراء السوفيات انتظر مبادرة اميركية تلتقي معه ، وتطمنه على امكانية تسوية سلمية قريبة ، ولكن الاميركيين رحبوا بالخطوة دون ان يقدموا له شيئا ، فهم يريدون ان تستمر التراجعات الى نهايتها الحاسمة . وفي ظل المأزق الجديد الذي نتج عن طرد الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات بدون الامل بأي حل قريب ، وقع النظام المصري في المأزق من جديد ، وبدأت صراعات الاجنحة داخل النظام تتفاعل على ارض المأزق في حل المسألة الوطنية ، فجناح السادات عاد الى المراهنة على تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي مع ابقاء الباب مفتوحا لاي مبادرة اميركية ، بينما كان جناح الفريق صادق يريد الاستمرار في قطع العلاقات مع السوفيات .

في اثناء ذلك كانت الضغوط والتهديدات اللفظية في ضرب المصالح الاميركية تكثر ، فتتعالى الاصوات العربية الرسمية مطالبة « العرب » باتخاذ موقف حاسم من الولايات المتحدة الاميركية ، ومطالبة باستعمال سلاح البترول في الضغط عليها ، وهدد السادات اميركا بخريف حار ...

وبينما كانت هذه الصرخة الهوائية تهدد بخريف حار للمصالح الاميركية في المنطقة ، كانت السعودية — زعيمة الرجعية العربية — تقوم بخطوة كبيرة بالنسبة لربط النفط العربي بالامبريالية الاميركية ربطا ثابتا ومستقرا عن طريق « المشاركة » التي حققها الشيخ اليماني في مفاوضات نيويورك .. ولعل اهم ما تتضمنه اتفاقية « المشاركة » هو عدم استعمال النفط كسلاح سياسي ، وتحييده عن الصراع ضد اسرائيل ، بحيث تتأمن المصالح الاميركية خاصة والغربية عامة بضمانات مادية ثابتة وباتفاقية جديدة طويلة الامد توحي ظاهريا بالمشاركة ، ولكنها تخفي التبعية الكاملة للامبريالية .

(بعد ان عقد الشيخ اليماني صفقة « المشاركة » مع الاميركيين ادلى بتصريح قال فيه : ان البترول يجب ان يكون اساسا لقيام تعاون حقيقي بين العرب والدول الغربية وعلى الاخص الولايات المتحدة ... وقال : ان الحكومة السعودية لا تؤمن باستخدام البترول كسلاح سياسي) .

في مثل هذا الوضع العربي : الرجعية العربية « المشاركة » عضويا بالمصالح الامبريالية من ناحية ، وتراجعات وتنازلات الانظمة العربية الساعية للتسوية السلمية من ناحية اخرى ، ينعقد مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب في الكويت « لحشد الامكانيات العربية وتوحيد الجهود ، وتنقية الجو وازالة الخلافات » !.

.. انه مؤتمر تغطية الجو العربي الاستسلامي ، وتحضيره للمحاولة الاميركية الجديدة في التسوية ، وتحضيره للالتقاء عند مشاريع جديدة متداولة لتصفية القضية الفلسطينية ، باسم « وحدة الصف العربي ، وباسم تنقية الجو العربي » !

الحوادث .. (سلطانية اكثر من السلطان)

دأبت مجلة « الحوادث » في الفترة الاخيرة على تركيز الاضواء على ما يجري في الخليج العربي ، وان مهمة هذه « الاضواء » نشر الظلام وتزييف الحقائق بحيث اصبحت المجلة المذكورة سلطانية اكثر من السلطان، ورجعية اكثر من الرجعيين ، ومدافعة عن مصالح اعداء الجماهير العربية في الخليج (من ايران الى بريطانيا الى اميركا والسعودية) اكثر مما يدافعون عن انفسهم !

وهذا تعليق جاءنا من منظمة قوى الشعب العماني عما نشرته « الحوادث » في مقابلة اجرتها مع السلطان قابوس :

في العدد ٨٣٣ بتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ نشرت مجله « الحوادث » اللبنانية مقابلة صحفية بين مندوبها جلال كشك والسلطان قابوس .

يحاول « كشك » في المقدمة ان يصور قابوس ببطرس الاكبر والميكادو في اليابان الذين قاوموا التحدي الامبريالي لتمسكهم بالعزة القومية . اما قابوس فلا يملك شيئا من هذه العزة ، فالذي اتى به الى السلطة هم الضباط والمستشارون الانجليز .. وهذا معروف !

لهذا سنكتفي بمناقشة اجوبة الابن البار للانجليز « قابوس » :

١ — لقب السلطان والسلطنة

يقول قابوس ان السلطنة والسلطان هي جزء من تراثنا وتاريخنا ، ويذكرنا بامجادنا وبامكانية العودة الى تلك الامجاد .. مؤكدا ان عمان ستستمر سلطنة وسيحمل حكامها لقب « سلطان » !.

ان ما نفهمه من هذا الكلام هو طمس حقيقة اسرة « البوسعيدية » ، فتاريخ هذه الاسرة الاقطاعية مليء « بالامجاد » فعلا ولكنها امجاد من نوع اخر ، انها الجرائم وعصور الظلام التي عاشها شعبنا طيلة حكم هذه الاسرة الاقطاعية ، وكذلك عراقتها للقوى الاستعمارية .. سنورد — هنا — بعضا من هذا التاريخ كشواهد على امجاد الاسرة :

— ان اول من عقد اتفاقية ١٧٩٨ التي كبلت عمان بالنفوذ البريطاني هي « الاسرة البوسعيدية » .

— الحملات الوحشية التي قامت بها الاسرة بالتعاون مع الانجليز من اجل اخضاع جميع الاراضي العمانية للاستعمار البريطاني . (بدأت الحملات الثلاث المعروفة ضد مناطق الشمال عام ١٨٠٩ — ١٨١٢ — ١٨١٩ ، وثلاث حملات اخرى على المنطقة الشرقية جعلان عام ١٩٢٢ ... والعديد من الحملات التي شنت في عمان الداخل واستخدمت فيها شتى أساليب القتل والارهاب والتشريد .

— القمع الدموي الذي جوبهت به الجماهير عام ١٩٥٨ في عمان الداخل حيث حرقت المدن والقرى الامنة بسلاح الجو البريطاني .

— تثبيت التخلف والمحافظه عليه في مختلف المجالات الاقتصادية والصحية والتربوية . وهذا اهم مظهر من مظاهر الاسرة وامجادها التي يعتز بها قابوس .

(يضاف الى الامجاد اعلاه الجرائم التي ترتكب الان — يوميا — من قبل جيش السلطان وأسياده الانجليز حيث تحرق يوميا القرى والمراعي ويشرد المواطنون المسالمون في جنوب عمان « ظفار » وفرض حالة الحصار والتجويع وحالة الطوارىء . والمعاهدات الجديدة مع الغزاة الايرانيين الذين احتلوا اجزاء عزيزة من عمان جزيرتي طمب الكبرى والصغرى وابو موسى واخيرا ام الغنم) .

٢ — تصفية الثورة سلميا

ان قابوس يحاول في هذه المسألة ان يضفي على شخصيته طابع الوطنية والتقدمية وعدم الرضى عما كان سائدا في عهد ابيه ومن انه من دعاة التحديث والتغيير الجذري .

ان الامر الاساسي في هذا الوصف لشخصيته الذي يسميه قابوس بالحركة الاصلاحيه هو ضرب الثورة عن طريق الخداع والغش والكذب وتضليل الشعب . يقول قابوس : « اننا لم نصل بعد بحركة الاصلاح الى اعماق الريف لان اعمال المخربين في تلك المناطق اخرت المشاريع » !؟ ونحن نتساءل هنا عن نوعية الاصلاح الذي تم في المناطق التالية (منطقة الظاهرة — خط وادي سمايل — خط الباطنة — خط الشرقية — خط النزوة) .. ان الذي حصل في هذه المناطق تراكم للجهل وانتشار للمرض والفقر وانعدام لادنى متطلبات الحياة مما اضطر الالاف من ابناء هذه المناطق الى الهجرة الى مناطق اخرى او الى الخارج علما بأن هذه المناطق بعيدة عن ساحة القتال الرئيسية (ظفار) !

اما المنطقة المحررة من الثوار فقد استطاعت الثورة ان تقدم عمليا للجماهير الكثير الكثير من المنجزات التي عجز النظام القابوسي عن تحقيقها .

٣ — الحكم بالحرية

اجاب قابوس عندما سأله مندوب « الحوادث » عن طبيعة الحكم الذي يراه افضل : هل الحرية ام الكبت ؟ ..

اجاب : (الحكم بالحرية طبعا) ؟!.. ونحن بدورنا نسأل ما هي اشكال الحرية التي وفرها قابوس لشعبنا ، وما هو مضمون هذه الحريات ؟..

هل يقصد قابوس اضرابات العمال الشرعية التي جوبهت بالقمع والاعتقالات التعسفية والتعذيب ، ام يقصد قمع مظاهرات الطلاب ، ام يقصد اغلاق الاندية الرياضية بقوة البوليس ؟.. ام يقصد الاعتقالات الكيفية بحجج ومبررات واهية ؟ ام يقصد تشكيل حكومة باختيار المخابرات الانجليزية ؟ هل يقصد « جلالته » ان هذا هو مفهوم الحرية ؟

ان كل كلمة وردت في « الحوادث » سواء اكانت سؤالا من المندوب ام جوابا من السلطان تتطلب التوضيح الكامل لمغزاها السياسي في ظروف المعركة الوطنية الدائرة الان في عمان والخليج العربي .

انها محاولة للدفاع عن قوى الظلام وقوى الاستعمار ، ان « الحوادث » سلطانية أكثر من السلطان ... فلقد كان السلطان « خجلا » ان يجيب على تأكيد مندوب « الحوادث » . ان الانجليز وراء النظام التقدمي القائم في عدن ! فالضباط والمستشارين الانجليز يحيطون به بشريا من كل جانب وربما حضروا المقابلة ولم يظهروا في الصورة .. فكيف يمكن للسلطان ان يعتقد ما اعتقده مندوب « الحوادث » الذي لا يرى ؟؟

● ● ●

ملاحظة أخيرة ..

في العدد الاخير من « الحوادث » انتقل المندوب اياه من عند السلطان قابوس الى لندن ، وأجرى مقابلة مع وزير بريطاني : لماذا لا تساعدون السلطان قابوس ؟ فأجاب الوزير البريطاني : بريطانيا تقدم المشورة العسكرية للسلطان ، وبالذات فيما يتعلق بثورة ظفار ، وضباطنا البريطانيون يقدمون النصح ، ويخدمون السلطان كما فعلوا مع أبيه من قبل !

تدخل عربي رسمي لابعاد ممثلي الجبهتين الديمقراطية والشعبية عن الوفد الفلسطيني لمؤتمر الكويت

قبل انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع في الدول العربية ناقشت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في احدى جلساتها التي سبقت انعقاد المؤتمر بايام سياسة المقاومة، التي سوف يطرحها وفد المنظمة للمؤتمر ، واقرت بعض المشاريع بخطوطها العريضة لطرحها على المؤتمر . وللمرة الاولى في تاريخ منظمة التحرير تجمع الاراء على ضرورة تمثيل جميع المنظمات الفدائية المشاركة في منظمة التحرير في وفد المنظمة الى مؤتمر الكويت . غير ان العديد من الاوساط الوطنية الفلسطينية فوجئت بعد ذلك بأيام بابعاد ممثلي كل من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية من عضوية الوفد الفلسطيني بحجج واهية مفادها أن مؤتمرا كهذا الذي يعقد في الكويت لن يخرج بشيء جديد ، وعليه فلا ضرورة لذهاب ممثل عن كل من الجبهتين .. ومع ادراكنا لصحة هذه الحجة ، الا انها واهية في اكثر من جهة . فالجبهتان كانتا تدركان ، أن جديدا لن يخرج عن المؤتمر ، ولم يكن هذا أصلا احدى دوافع المشاركة بالوفد ، فالدافع الاساسي في قبولنا للمشاركة في الوفد كان الدفاع عن قضية شعبنا وحقوقه المصادرة في شرق الاردن ، ومشاركة جميع القوى الوطنية والتقدمية في المؤتمر من اجل احباط ما يمكن احباطه في سياسة النظام المعادي للشعب والوطن في عمان ، ومن اجل اطلاع الرأي العام العربي على حقيقة مواقف جميع القوى ، المعادية للثورة والتي تضع العراقيل امام نضالها الوطني ضد العدو الوطني ايضا .

ان الحجة التي ذكرت لم تكن هي الاصلية ، وقد كنا ندرك ذلك بالتاكيد. وقد تاكد ان تدخلا عربيا رسميا مباشرا هو الاساس في استبعاد ممثل كل من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية ، اذ ان انباء مؤكدة تقول باستلام قيادة احدى المنظمات برقية من الاخ رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى المؤتمر يعرض فيها رغبة احد المسؤولين الكويتيين في استبعاد ممثلي الجبهتين من وفد المنظمة . وهنا يحق لنا ولقواعد المقاومة وعموم مناضليها ان نتساءل : رغبة الحكام اولا أم الوحدة الوطنية والقيادة الجماعية ؟ .

ويحق لجماهير الشعب ايضا أن تتساءل : ارادة الثورة أولا أم ارادة الحكام ؟ اسئلة لا بد من الاجابة عليها .

هذا وكانت الجبهة الديمقراطية قد اوضحت موقفها بعد ان نشرت مجلة البلاغ خبرا مفاده ان وفد حركة المقاومة الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت ، يضم لاول مرة ممثلين عن فتح ، الصاعقة ، وجيش التحرير ، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية ... كما اثار الخبر ان هذه هي المرة الاولى التي تشارك فيها الجبهتان الشعبية والديمقراطية في حضور مؤتمرات عربية من هذا النوع .

وهنا علينا ذكر الملاحظات التالية حول هذا الخبر :

١ ــ حقيقة هذه اول مرة توافق فيها الجبهة الديمقراطية على حضور مثل هذه المؤتمرات كما اشارت « البلاغ » ، وقد جرى هذا في ظل اصرار بعض اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على ضرورة مشاركة جميع فصائل الثورة بوفد المنظمة الى المؤتمر وكان الدافع طبيعة الاجواء السياسية التي سبقت عقد مؤتمر الكويت والتي تكلمت عن وساطة كويتية بين القاهرة وحكومة الملك حسين كخطوة على طريق سلسلة مصالحات « عربية » مع حكومة عمان . ونظرا لخطورة هذا الاتجاه على الاوضاع الراهنة للثورة والقضية الفلسطينية فقد وافق مندوب الجبهة على المشاركة بالوفد للمساهمة في احباط تكتيك الملك الجديد ومجابهة الموقف بشكل متحد بين فصائل الثورة ، لان فك الحصار الجزئي المضروب حول حكم الملك حسين تشجيع له على سياسة العمالة للامبريالية وسياسة عقد صلح استسلامي مع العدو وفقا لمبادرة امريكية موعودة له وضمن مشروع حسين ــ الون الذي عنوانه المملكة العربية المتحدة .

٢ ــ بتاريخ ١٢ــ١١ــ٧٢ ابلغ بعض اعضاء اللجنة التنفيذية مندوبو الديمقراطية والشعبية ان لديهم اتجاه « باختزال » الوفد واقتصاره على مدير الدائرة السياسية ومدير الدائرة العسكرية باللجنة التنفيذية تحت شعار « عدم تضخيم المؤتمر في نظر الجماهير الفلسطينية » .

ويبدو ان تشكيل الوفد من جميع فصائل الثورة لم يجد ارتياحا عند بعض الدول العربية ، والا فما الدافع وراء كسر قرار اللجنة التنفيذية ؟ .

٣ ــ ان الجبهة الديمقراطية قاطعت تاريخيا مثل هذه المؤتمرات وابدت رأيها علنا فيها . والدافع وراء الموافقة على المشاركة بمؤتمر الكويت هو خطورة فك الحصار عن حكومة عمان بدلا من تعميمه حسب نصوص اتفاقية القاهرة (٢٧ ايلول ١٩٧٠) وضرورة مجابهة الموقف بشكل موحد من جميع فصائل الثورة حتى لا تقع الثورة في مصيدة تكتيك مباحثات جدة بصيغة جديدة . وبذات الوقت اعلنت الجبهة في تصريح نشرته بعض الصحف الوطنية تحدد الموقف الفلسطيني الثوري من قضايا المصالحة مع الحكم العميل في الاردن .

مخربو الرجعية الهاشمية يتسترون خلف الحصانة الدبلوماسية استنكار الاوساط الوطنية اللبنانية بالافراج عن العميل الاردني

السلسة الطويلة من عمليات التخريب والارهاب التي ارتكبتها أجهزة مخابرات الرجعية الهاشمية داخل الاراضي اللبنانية بقصد شق الوحدة الوطنية وخلق جو من البلبلة والتوتر يساهم ــ بالاضافة الى هجمات العدو الصهيوني ــ في حملة محتملة تنظمها بعض العناصر المشبوهة ضد وجود الثورة الفلسطينية نفسه ، هذه السلسلة الاجرامية انكشفت أمام الرأي العام اللبناني بأعتقال مساعد الملحق العسكري وضابط المخابرات الاردني الملازم هشام لطفي يوسف الذي استطاعت المقاومة أن ترصد أعماله التخريبية التي يقوم بها ضدها مع شلة من أعوانه .

انكشفت حلقة من السلسلة ولكن لم تنكشف أطراف جهاز المخابرات الاردنية العامل في لبنان منذ زمن طويل .

واذا كانت اعترافات عبد الهادي محمود عبد الهادي قد كشفت أيضا عدم صحة تصريحات سفارة الاردن في بيروت بأن ملازم المخابرات تصرف بصورة شخصية ، وأثبتت أن الخطة الاجرامية قد وضعت وحبكت أطرافها في عمان ، حيث كان عبد الهادي يتلقى تعليماته ويعود بها الى بيروت للتنفيذ بمساعدة الملحق العسكري .

وبعد هذه الاعترافات الواضحة وانكشاف دور مساعد الملحق العسكري الاردني فان الحكومة اللبنانية تحججت بالحصانة الدبلوماسية وسلمته الى السلطات الاردنية (المتهمة أصلا) بينما الناحية القانونية لا تسمح بالحصانة الدبلوماسية اذا ما اعتقل الدبلوماسي بالجرم المشهود . ان تصرف الحكومة اللبنانية دلل على نوع التواطؤ الضمني للتستر على « جرائم المخابرات الاردنية » وعلى ما قامت به في السابق ، وبالتالي فأن تسليم مساعد الملحق العسكري للسلطات الاردنية انما هو طي الصفحة بسرعة قبل ان ينكشف دور العملاء الباقين الموجودين في البلاد .

لقد اثار تصرف الحكومة اللبنانية أستنكار جميع الاوساط اللبنانية ، وأعطائها دليلا جديدا على المدى الذي يمكن أن يتواطأ فيه الحكم اللبناني للتستر عن جرائم الحكم الاردني بالرغم من اضرارها على لبنان .

في بيان مشترك بعد زيارة عبد الفتاح اسماعيل :

ارتياح ثورة كوبا لانتصارات اليمن الديمقراطية

● بعد المحادثات التي اجراها وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية برئاسة عبد الفتاح اسماعيل الامين العام للجنة المركزية ، للتنظيم السياسي ــ الجبهة القومية وعضو مجلس الرئاسة الاعلى ، مع المسؤولين الكوبيين برئاسة الدكتور فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، صدر في كل من عدن وهافانا بيان مشترك يعرض اراء الطرفين فيما يتصل بالعلاقات بين البلدين ، كما يتطرق الى القضايا العربية والدولية الراهنة .

وذكر البيان ان اعضاء الوفد اليمني زاروا ، خلال اقامتهم في كوبا ، مشاريع الثروة الحيوانية والمشاريع الزراعية في محافظة هافانا ، والاماكن التاريخية ومشاريع التنمية في محافظة كراينو ، ومتحف هافانا ، ومشاريع التنمية الاقتصادية في جزيرة الصنوبر والمراكز التربوية .

ومضى البيان يقول :

« .. واعرب الوفد عن احترامه العميق للشهداء الذين وهبوا حياتهم عبر مائة عام من النضال التحريري للثورة الكوبية ، مؤكدين على الاهمية الحاسمة للحرب الثورية التي دشنها الهجوم على ثكنات مونكادا ، والتي فتحت الطريق لميلاد اول دولة اشتراكية في امريكا اللاتينية متذكرين باجلال اولئك الذين سقطوا خلال حقبة التضامن الثوري ضد عدوان ومؤامرات الامبرياليين الامريكان .

واعرب الجانب الكوبي عن احترامه العميق لشهداء اليمن الديمقراطية الذين سقطوا خلال مئة وتسعة وعشرين عاما من السيطرة الاستعمارية البريطانية ، ونوه باهمية ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ م ، التي اشتعلت من جبال ردفان، والتي قادت شعب اليمن الديمقراطية، على طول الدرب الصحيح المفضي الى التحرير ، وحيا القيادة الحالية للتنظيم السياسي ــ الجبهة القومية ــ التي، بالاعتماد على الشعب ، استطاعت ان تحول دون دوران الثورة اليمنية في فلك الاستعمار الجديد ، وان تقودها على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية التي ترسي الاسس للبناء الاشتراكي ، كاختيار وحيد امام الدول النامية . ويعتبر الجانب الكوبي ان الطريق الذي أنتهجته الثورة في اليمن الديمقراطية بعد ٢٢ يونيو ١٩٦٩ ، عامل حاسم في تصفية الوجود الرجعي من المنطقة وفي تعزيز العمل الثوري في شبه الجزيرة العربية وفي بقية العالم العربي .

ولقد قامت القوى الرجعية ، ممثلة بالسلاطين والمرتزقة والعملاء والرجعية العربية في السعودية وعمان، خلال السنوات الاربع الماضية ، مدعومة من الامبريالية وحلفائها ، قامت بعمليات غزو متكررة ، حيث قامت هذه الدولة العميلة للامبريالية ببناء

البقية على الصفحة «١٥»

الحرية
اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر
المدير المسؤول
انور نصار
المدير الاداري
ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المعصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ــ منطقة العاملية ــ محلة راس النبع ــ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ــ ص. ب. ٨٥٧٠ بيروت ــ لبنان

المهمات المطروحة أمام «المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية»

انطلقت فكرة « المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية » الذي يبدأ اعماله اليوم في بيروت ، من اللقاء الذي تم في القاهرة خلال شهر نيسان الماضي ــ على هامش المؤتمر الشعبي الفلسطيني ــ بين عدد من الاطراف الوطنية والتقدمية العربية التي شاركت في المؤتمر المذكور ردا على مشروع « المملكة العربية المتحدة » التصفوي .

ومنذ انطلاق الفكرة حتى اليوم جرت سلسلة اعمال تحضيرية انتهت الى تحديد المدخل السياسي العام للمؤتمر الشعبي العربي ضمن الاتجاهات التالية التي يعكسها مشروع البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر :

ــ ان التناقض الرئيسي بين حركة التحرر العربي ومعسكر الصهيونية والامبريالية والرجعية يوفر اساسا سياسيا عاما للقاء مختلف القوى الوطنية العربية على حد ادنى من الاعمال المشتركة فيما بينها .

ــ ان تصاعد الحملة الصهيونية الامبريالية الرجعية على المنطقة العربية بهدف تركيعها وفرض الاستسلام على شعوبها وضرب الثورة الفلسطينية التي تشكل ابرز حلقات التصدي للحملة المذكورة ، ان ذلك يجعل من مسألة دعم حركة المقاومة مسألة مركزية لا بد أن تحتل مكان الطليعة من جهد واهتمام كل القوى الوطنية والتقدمية العربية . وهو امر ينبغي تجسيده باشكال ملموسة من المشاركة في نضال الشعب الفلسطيني .

ــ ان المهمة العملية التي يمكن القول ان ظروف اللقاء حولها متوفرة هي مهمة اقامة « جبهة عربية مشاركة للثورة الفلسطينية » كخطوة على طريق تأمين دعم ملموس ، منظم ومستمر لحركة المقاومة .

ــ ان الاهداف الرئيسية للجبهة المذكورة هي : حماية الحقوق القومية لشعب فلسطين في تحرير كامل ترابه الوطني ، مقاومة كل مشاريع التصفية الامبريالية والصهيونية والرجعية للقضية الفلسطينية ، المشاركة المباشرة في كفاح الشعب الفلسطيني بمختلف اشكاله ، ضمان حرية المقاومة والوجود العسكري والسياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية في جميع الاقطار العربية ولا سيما في أقطار المواجهة ، دعم الجهود الرامية الى تعزيز الجبهة الوطنية الاردنية الفلسطينية في نضالها الوطني الديمقراطي لاسقاط نظام الحكم العميل في الاردن ، تأمين الدعم المادي والسياسي والاعلامي للثورة الفلسطينية على الصعيدين القطري والقومي ، تعزيز التعاون ووحدة العمل بين منظمات المقاومة الفلسطينية وصولا الى اقامة جبهة موحدة على اسس سياسية وفكرية ونضالية وطيدة ... الخ .

ــ ان الانضمام لهذه الجبهة ، والاسهام في المؤتمر الاول الممهد لاقامتها ، يجب ان يكون مفتوحا امام كل القوى الوطنية والتقدمية العربية على اختلاف مواقعها الاجتماعية والايديولوجية .

تلك هي الاتجاهات العامة التي انتهى الى تحديدها العمل التحضيري كمدخل لانعقاد المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية والتي لا بد لاية مساهمة في تقييم ابعاد المؤتمر المذكور وتعيين المهام التي تواجهه ، ان تنطلق منها اساسا .

حول الاساس السياسي العام للقاء

لا شك ان انعقاد المؤتمر ، في ظل الاهداف المشار اليها ، يشكل خطوة ايجابية تستحق الترحيب وبذل الجهد من أجل اكسابها مضمونا متقدما ، دون ان ينطوي ذلك على اية أوهام تحمل الخطوة المذكورة اكثر مما تستطيع ان تحمل فعلا في ظل ميزان القوى السياسي الراهن الذي يحكم اوضاع حركة التحرر الوطني العربية في هذه المرحلة من تطورها .

وفي هذا السياق ، سياق النضال من أجل ابراز وتعميم الموقع السياسي الاكثر تقدما الذي تكتسب « المشاركة العربية الثورة الفلسطينية » انطلاقا منه فعاليتها الحقيقية ومضمونها الثوري المتصل فعلا بالمواجهة الجذرية والشاملة للعدو القومي والامبريالي وللطبقات الرجعية المحلية المرتبطة به ، لا بد من التشديد على النقاط الرئيسية التالية :

اولا ــ ان انطلاق الدعوة الى « جبهة عربية مشاركة للثورة الفلسطينية » من ملاحظة التناقض الرئيسي بين حركة التحرر العربي ومعسكر الصهيونية والامبريالية والرجعية واعتباره اساسا سياسيا عاما للقاء مختلف القوى الوطنية العربية على حد ادنى من الاعمال المشتركة فيما بينها ، هو انطلاق صحيح . لكن عموميته الشديدة تهدد بتحويله الى مجرد انطلاق لفظي لا يمكن تبين مضامينه الملموسة ، الستراتيجية والراهنة ، او تعيين حدودها بدقة . من هنا اهمية وضرورة التدقيق في الصيغة السياسية المطروحة تعبيرا عن الموقع المشترك لمختلف الاطراف الوطنية العربية من هذا التناقض الرئيسي .

في تحديدها لما تلتقي عليه كل القوى الوطنية والتقدمية العربية في مواجهة العدو القومي الصهيوني تنتهي الصيغة المذكورة الى تأكيد الالتزام « بالحقوق القومية لشعب فلسطين في تحرير كامل ترابه الوطني » و « مقاومة كل مشاريع التصفية الامبريالية والصهيونية والرجعية للقضية الفلسطينية : من مشاريع روجرز الى مشروع الون الى مشروع الملك حسين ... الخ » . هذا التحديد العام يستدعي ملاحظتين بارزتين :

١ ــ ان تعيين الحقوق القومية لشعب فلسطين في تحرير كامل ترابه الوطني يبقى تعيينا مرتبكا ومبتورا ما لم يأخذ امتداده الكامل في صياغة محددة لموقف مبدئي واستراتيجي من الكيان الصهيوني ثابت تحت كل الظروف وفي مختلف المراحل الوسيطة على طريق التحرير . ان تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني بمعناه تصفية دولة اسرائيل والمؤسسات الصهيونية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية ... الخ .

٢ ــ واذا كان تحرير فلسطين هو الهدف الستراتيجي المبدئي والثابت ، فلا شك ان بين هذا الهدف وبين توازن القوى الحالي في المنطقة العربية سلسلة مراحل وسيطة تقضي بتحديد الاهداف المشتركة لمختلف فصائل حركة التحرر الوطني العربي (بما فيها المقاومة الفلسطينية) على صعيد مجابهة العدو القومي الصهيوني في المرحلة الراهنة . ان تحرير الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتعزيز مواقع الكفاح المسلح الفلسطيني على طريق انضاج شروط حرب التحرير الشعبية الفلسطينية ــ العربية ضد الكيان الصهيوني ، يشكلان في هذه المرحلة هدفين متلازمين وعلى قاعدتهما يمكن ان تنهض المجابهة الوطنية العربية المشتركة للحملة الاسرائيلية الامبريالية الرجعية الهادفة تركيع المنطقة وفرض الاستسلام عليها وتصفية القضية الفلسطينية من اساسها . هذه هي الوجهة التي يمكن ان تكتسب شعار « الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية» مضمونها الفعلي المحدد .

وهنا لا بد من ملاحظة التناقض بين هذه الوجهة وبين الوجهة الاخرى التي تنطلق من القبول بقرار مجلس الامن لتنتهي في مقاومتها للحلول الاستسلامية الاسرائيلية الاميركية التي تجري الان محاولة فرضها على المنطقة العربية ، الى نوع من « المجابهة » مع الصهيونية والامبريالية تغلب على وسائلها الطبيعة الديبلوماسية (محاولة استخدام العلاقات الدولية كاساس رئيسي لتغيير توازن القوى في المنطقة) .

ان القبول بقرار مجلس الامن يتناقض اولا مع الهدف الستراتيجي البعيد المعبر عن الالتزام فعلا « بالحقوق القومية لشعب فلسطين في تحرير كامل ترابه الوطني » ، ويتناقض ثانيا مع الهدفين المباشرين القريبين : تحرير الاراضي العربية المحتلة عام ٦٧ وحماية حق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح من اجل التحرير . والفارق اساسي بين شعار « ازالة آثار العدوان » الذي رفع في اعقاب ٥ حزيران ٦٧ وبين القبول بالقرار رقم ٢٤٢ فيما بعد . فالاول كان معناه اعادة الصراع العربي الصهيوني الى نقطة ما قبل اندلاع حرب ٥ حزيران ، بينما الثاني ينطوي على القبول بالتصفية النهائية للصراع المذكور لصالح الاعتراف بالكيان الصهيوني وتكريسه وانشاء علاقة سلمية معه . ومن هنا تناقض القبول بقرار مجلس الامن مع هدف حماية حق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح من اجل تحرير وطنه ــ فضلا عن مشاركة الثورة الفلسطينية كفاحها ــ لانه يحول القضية الفلسطينية من قضية قومية الى مشكلة لاجئين ويشترط تجريد الشعب الفلسطيني من السلاح ثمنا لاي حل سلمي مهما تكن صيغته . ثم ان القبول بقرار مجلس الامن كان نقطة انطلاق لكل التراجعات والتنازلات التي تدهورت اليها المواقف العربية الرسمية منذ ١٩٦٧ حتى الان . والترابط وثيق جدا بين القبول بالقرار المذكور وبين انكفاء المواجهة العربية الرسمية للهجمة الصهيونية ــ في الحيز الرئيسي والاكبر منها ــ نحو ميدان الضغوط الديبلوماسية والدوران في حلقتها المفرغة .

ثانيا ــ ان التشديد على الصلة العضوية التي تنهض بين النضال القومي ضد العدو الصهيوني وبين النضال الوطني الديمقراطي ضد السيطرة الامبريالية والرجعية على امتداد المنطقة العربية واعتبار هذه الصلة قاعدة للعمل المشترك بين مختلف فصائل حركة التحرر العربي، هو تشديد يستجيب لواقع تاريخي مؤكد . لكن التشديد المبدئي وحده لا يكفي .

ان المواجهة الفعلية للامبريالية في مواقع سيطرتها الرئيسية (البترول

البقية على الصفحة «٧»

بالنضالات الجماهيرية

وليس بتبديل الوزارات - ينتزع الشعب مطالبه

مسالة ترحيل الحكومة مطروحة مجددا على بساط البحث . ولا تقتصر الدعوة اليها على « المعارضة الرسمية » التي اعلنت تكرارا عن خيبة املها فيها . بل انها تشمل ايضا طرفين من اطراف الحركة الوطنية والشعبية . الطرف الاول يواصل لقاءاته بهذه المعارضة (كتلة الوسط — كتلة كرامي—غسان التويني) على امل تبديل الوزارة والاتفاق على خليفة لها . والطرف الثاني يعتبر ان ترحيل الحومة بات يشكل « موضوعا رئيسيا في الحياة السياسية » للبلد ، مكتفيا بالتحذير من الذين يريدون ان يجري هذا الترحيل « بعيدا عن التاثير المباشر للاحداث الكبرى الاخيرة ، كي لا ياتي تركيب الحكومة الجديدة وثيق الارتباط بالاحداث التي سرعت في ترحيل الحكومة السابقة » (« النداء » عدد ١٨ الشهر الجاري) .

لنذكر اولا باول بان هذه الاحداث الكبرى التي هزت لبنان لم تؤد بعد الى استقالة او اقالة حكومة صائب سلام او نزع الثقة عنها . فقد جرى تمرير نقاش مجزرة غندور في المجلس النيابي خلال نصف ساعة ، ابدت الحكومة فيه اسفها على ما حصل . واذا كان قد ارتفع صوت تقدمي جريء يفضح ويدين السلطة التي « تدافع عن مصالح ارباب العمل والرأسماليين » فقد تبارى المتكلمون الاخرون في الدفاع عن الحكومة وتغذية عملية اللفلفة والتمييع . انكر وزير العمل ان تكون الدولة قد اعترفت باحقية مطالب عمال معامل غندور ، متراجعا بذلك عما اعلنه خلال المفاوضات ، واعتبر ان كل ما في الامر انهم عادوا الى عملهم ، واعتبر احد النواب ان القضية قد سويت وانتهت عند هذا الحد . ولكن ماذا عن نواب بعبدا ، الدائرة التي وقعت فيها المجزرة والتي تضم احد اكبر التجمعات العمالية في البلد؟ لقد تباهى احدهم — محمود عمار — بدفاعه عن ارباب العمل الرأسماليين معلنا انه « يشرفه » ان يدافع عن الاخوة غندور ! هذا وتواصل السلطة تنفيس التحرك وصرف الانظار عن المجزرة والمسؤولين عنها عبر الاكتشافات البوليسية المثيرة من القبض عن المسؤول عن متفجرات الكنائس وجريدة « النهار » الى النشاط الفائق الذي يبذله رجال الامن في كشف النقاب عن شبكات واوكار الدعارة ! وهذا كله يعني ان المهمة الملحة والراهنة لا تزال مهمة صيانة المكاسب المباشرة « للاحداث الكبرى الاخيرة » ومتابعة نيولها بمواصلة الحملة من اجل معاقبة المسؤولين عن المجزرة والتعويض عن ضحاياها ، ومن اجل اطلاق سراح الباقي من المعتقلين ، واجبار ارباب العمل على دفع اجور يوم الاضراب (في وقت تشير فيه كافة المؤشرات الى ان عددا منهم يرفض ذلك) ، ومراقبة تنفيذ الاتفاق بين عمال معامل غندور واصحاب المصنع خلال المهلة الزمنية المحددة (اسبوعين) .

غير ان الحكومة قد ترحل او لا ترحل تحت تاثير الاحداث الاخيرة وقد ياتي ترحيلها كوسيلة من وسائل التنفيس عن تصاعد النقمة . ليست هذه هي المسألة ، المسألة هي تحديد اهمية استبدال حكومة باخرى بالنسبة لمجرى النضال الدائر من اجل انتزاع مطالب الشعب وقضاياه ، واستخلاص ما يرتبه ذلك من مهام واساليب عمل على الحركة الشعبية وممثليها السياسيين المجتمعين في « لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » .

ان الذي سمح لمجزرة غندور بان تفجر النقمة الجماهيرية العارمة التي فجرتها ليس بشاعة الجريمة وحسب ، وانها ايضا كونها سمحت برفع الغطاء عن تململ وتذمر وسخط جماهير واسعة نفذ صبرها من تحمل اعباء ازمات « الاقتصاد الحر » ، ومن تدهور اوضاعها المعاشية ، والتضييق على حرياتها ومواجهتها بالقمع كلما تحركت للمطالبة بحقوقها . ولقد كانت تظاهرة الاحزاب والاضراب العام الذي تلاها ادانة صارخة للنظام الرأسمالي الطفيلي ، القائم على قهر واستغلال اكثرية الشعب الساحقة ، مولد الازمات والبؤس والبطالة والهجرة . وجاءت هذه الادانة لتعبر عن الوعي الشعبي المتزايد لاستفحال عجز السلطة القائمة على سد اي من الحاجات الفعلية للمواطنين . فمن استقالة غسان التويني من وزارة التربية الى اقالة هنري اده ، مرورا برحيل الوزير ابو حيدر ، بعد ان علمت عصاه على جلد اكثر من طالب في شوارع بيروت ، واستقالة ادوار حنين ... وازمة التعليم تتفاعل وتتفاقم . ومن التراجع عن المرسوم ١٩٤٣ تحت ضغط اضراب التجار ، بعد كل ما احيط به من طبل وزمر ، الى الوعد غير المنفذ بتحديد نسب الارباح التجارية مرورا باستقالة اميل البيطار من وزارة الصحة وتصفية كل آثار الاجراءات التي اخذها من اجل منع تلاعب مستوردي الادوية وتحديد ارباحهم ... والغلاء يستشري ومستوى معيشة فئات متزايدة من السكان يتدهور ، ولا من تصد فعلي لهذا او ذاك . ولو شئنا تسجيل الانجازات الفعلية لسلطة جاءت لقطع الطريق على عهد شهابي ثالث ، باسم رفع الارهاب واشاعة الحريات ، لما امكننا ان نورد غير مشروع قانون الاحزاب الرجعي ، الذي يهدد بقيام دكتاتورية مدنية ، والقمع المنتظم للتحركات الطلابية ، والتصدي بالرصاص للاضرابات العمالية ، واخيرا ليس آخرا استعادة اساليب المكتب الثاني اياه في استباحة حرمات المنازل والتنكيل بالمواطنين . اما عن دعوة المواطنين للنوم وابواب بيوتهم مفتوحة ، في ظل « الامن والاستقرار » ، فقد تفجرت اربا مع موجة المتفجرات والرسائل الملغومة وتصاعد موجة الاجرام والسرقات بنسبة لم يعرف البلد مثيلا لها حتى الان . وفي الوقت الذي تتزايد فيه صلافة الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب ، تزكم فضيحة صواريخ الكروتال الانوف ، رغم كافة محاولات اللفلفة . وامام ادارة طفيلية وعاجزة ، تنوء بالتنابل والمرتشين ، لا يجد « مجمع بعبدا » من حلول غير تقليص صلاحيات مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ، واقتراح مشروع دوام جديد تخسر الدولة من جرائه عشرات الملايين ، ولا تكسب الا زيادة تافهة في ساعات العمل المبذولة — مشروع سرعان ما تراجعت السلطة معه تحت ضغط الديماغوجية الطائفية التي منحها المشروع فرصة ذهبية لان تطل برأسها وتنتعش .

النقمة الجماهيرية العارمة التي فجرتها مجزرة غندور ليست اذن نقمة عابرة على حدث عابر . انها تاتي في سياق تحولات سياسية عميقة تنمو معها معارضة شعبية فعلية تعبر عن نفسها في تزايد وزن الطبقة العاملة في الحياة السياسية — وما يرافقها من تزايد وزن وفاعلية اليسار — وتجذر فئات متسعة من البرجوازية الصغيرة التي كانت تشكل الى امد قريب ، القاعدة السياسية للنظام واحتياطه الصدامي المسلح عند الحاجة . فاذا بها تنسلخ اكثر فاكثر عن ايديولوجية هذا النظام ونفوذه لتتصدى له بحدة متزايدة .

امام نمو هذه المعارضة الشعبية ، وازاء ضخامة القضايا المطروحة وما تتطلبه من تحولات فعلية في النظام ، يتضح هزال المعارضة الرسمية وتنكشف حقيقتها . انها فعلا احد تعبيرات ما يسميه ارباب النظام « اللعبة البرلمانية » .

وهي بالفعل لعبة . لكن على ذقون الجماهير . لعبة بمصالحها وحياتها ومصيرها . لعبة يجسد فيها رأس السلطة القائمة الموالاة ، بينما يصادر الابن المعارضة . على ماذا تلتقي هذه المعارضة ؟ على معارضة رئيس الحكومة اما لانها مرشحة لخلافته ، او لانه ناصبها العداء خلال الانتخابات او لانه يحتكر اكثر مما يلزم من منافع الحكم . وماذا تريد ؟ ما برامجها ؟ يجيبنا طوني فرنجية : هذه الحكومة تمثل القديم . والبديل هو نقيضها ، ما هو هذا البديل ؟ « حكومة شباب » جديدة بعد ان تمخضت حكومة الشباب السابقة عن حكومة الكهول الحالية ؟

لقد خرجت السلطة من الاحداث الاخيرة اكثر انكشافا وعزلة . وهي تسعى وستسعى لتنفيس النقمة وصرف الانظار بكافة الوسائل ، بما في ذلك احتمال الاقدام على تنازل شكلي بالاتيان بوزارة جديدة . لكنها ، في كل الاحوال ، اكثر تعرضا لضغوط الحركة الشعبية . وفي المقابل ، خرجت الحركة الشعبية من المواجهة منتصرة ، وبالتالي اقوى واشد عزيمة وثقة بالنفس . وتعلمت انها لن تنال مطاليبها الا اذا انتزعتها انتزاعا بالنضال . هذا هو الدرس الذي يلهم الحركة الطلابية الان وهي تستعيد تحركاتها . كما يلهم التململات المتفرقة في اوساط الطبقة العاملة — والبروليتاريا الصناعية منها خاصة . والخيار المطروح امامها بسيط وواضح : هل تساعد على تنفيس النقمة والالتفاف على الانتصارات وصرف الانظار عن قضايا الشعب الرئيسية ، بالتعاطي مع لعبة تبديل الوزارات ، ام هل تصعد النضالات الجماهيرية من اجل صيانة المكاسب الحالية وانتزاع المزيد من المكاسب والانتصارات . واذا كان هذا الخيار مطروحا الان امام « لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » ، فليس امامه الا جواب وحيد عليه ، اذا كان يريد صيانة المكتسبات وتطويرها : تصعيد وتوحيد النضالات الجماهيرية من اجل الخبز والعمل والديمقراطية . فبالنضالات الجماهيرية — وليس بتبديل الوزارات — ينتزع الشعب مطالبه !

مطلبان عماليان للحد من الغلاء :

الزيادات الدورية المتصاعدة ووقف الصرف الكيفي

منذ سنين والغلاء يتصاعد باستمرار ، حتى اخذ يقفز في السنة الاخيرة قفزات سريعة . فاحصائيات الدولة نفسها تشير الى ان معدل ارتفاع أسعار المواد الغذائية منذ عام ١٩٦٦ حتى اليوم قد بلغ ٣٠٧ ٪ والالبسة ٢٤٤ ٪ . كذلك فان بدلات الايجارات المعقودة قبل اول تموز ١٩٤٣ قد زادت بنسبة ٣٠٠ ٪ للاماكن المعدة للسكن و٤٠٠ ٪ للاماكن المعدة لغير السكن . وقد نسف قانون البناء الفخم كل القيود والمكتسبات التي أعطتها القوانين الاستثنائية وجر معه ارتفاعا في قيمة كل الايجارات المعقودة بعد ١٩٤٣ . هذا بغض النظر عن نوعية المأجور نفسه ومدى ملاءمته للسكن . أما اسعار الادوية التي لم تعرف حدا لارتفاعها قبل الضمان الصحي (اشار الضمان الى النسبة التي تقتطعها من وارداته والتي تهدده في حالة عدم معالجتها بالافلاس) ، فقد عادت هي الاخرى الى الارتفاع . هذا بالاضافة الى الارتفاع في تكاليف الاستشفاء والمعاينة ... الخ . وقد بلغ الارتفاع في كلفة التعليم حدا لم تعد بعض الفئات تتمكن معه من ارسال اولادها الى المدارس . فالاقساط ورسوم التسجيل والقرطاسية واجور التنقل كلها امور بدأت تعجز عن تلبيتها مداخيل فئات اجتماعية شعبية واسعة . وزادت أسعار كل الادوات والادوية التي تستعمل في الزراعة . هذا عدا المشاكل التي يعاني منها أهل الريف وخاصة العمال الزراعيون والفلاحون الصغار ، فيما تواصل الدولة تجاهلها لها .

بؤس الفئات الشعبية وامتلاء جيوب الاحتكاريين

والنتائج الاجتماعية لهذا الارتفاع ، وان كانت عامة بالنسبة لمجموع المستهلكين اللبنانيين ، الا انها تضغط على أوضاع الفئات الشعبية ومداخيلها بحيث تجعلها في بؤس دائم تعجز المداخيل الشحيحة عن الحد من تاثيره .

وتنتهي هذه النتائج الى انخفاض فعلي في مستوى المعيشة الشعبي . وذلك بحكم ان هذه الفئات تنفق ما بين ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪ من مداخيلها على شراء المواد الغذائية والالبسة وحوالي ٣٥ ٪ الى ٤٠ ٪ على الايجارات . وبذلك تمتص النفقات الضرورية التي لا بد منها ، أكثر من ٨٥ ٪ الى ٩٠ ٪ من الدخل . والقليل الذي يتبقى في جيوب اكثرية اللبنانيين ، تنفقه على الحاجات الحياتية الاخرى كالتعليم والطبابة وغيرها .

ان مجرد تصور عائلة مؤلفة من زوج وزوجته واربعة أولاد تواجه هذه النفقات بدخل قيمته ٤٠٠ ل.ل. يبين لنا فداحة اثار الغلاء ودوره في افقار الفئات الشعبية ، واذا كان أصحاب الاحتكارات الاجنبية والوطنية وكافة التجار والمستوردين والمنتفعين بالاستغلال لا تؤثر على مستوى معيشتهم حالة الغلاء ، فانه من الواضح انهم لا يحصلون مداخيلهم المرتفعة الا بتسلطهم على السوق وبمراكمتهم المداخيل الزهيدة لاوسع جماهير الشعب اللبناني ، من عمال وفلاحين ومزارعين وحرفيين وطلبة ومثقفين وربات بيوت وكل ذوي الدخل المحدود .

ولا يقتصر دورهم على زيادة التفاوت في المداخيل وتحويله لصالحهم من خلال رفع الاسعار ، بل انهم يحافظون اضافة لذلك على الفارق بين زيادة الاسعار وزيادة الاجور وهو فارق لم يقل سنة ١٩٦٦ عن ١٦ ٪ حسب احصاءات الدولة نفسها . وهذا يعني انخفاضا في الاجر الفعلي وفي القدرة الشرائية .

مواقف التجار والصناعيين والدولة

وينتج عن ذلك ان الكلام الرسمي عن الحد من الغلاء هو مجرد ادعاءات تخفي حقيقة المواقف . وينتج أيضا ان حالة الغلاء ستستمر دون أن تظهر محاولة للحد من تفاقمها من قبل كل الاطراف التي تصنع الغلاء وتحميه . بل ان الذي يلاحظ من ردود فعل هذه الاطراف هو اصرارها على الغلاء عمليا وتبريرها اياه نظريا .

فالتجار عارضوا بحزم المرسوم ١٩٤٣ الذي رفع نسب الرسوم الجمركية ، رغم أخذه مصالحهم بعين الاعتبار ، ليقطعوا الطريق أمام كل محاولة تتصدى لحرية استغلالهم وتلاعبهم بالاسعار قد تفكر فيها الدولة . وهم يعارضون مرسوم تحديد النسب التجارية في نفس السياق أيضا . بالطبع يجري كل ذلك تحت سمع الدولة وبصرها .

أما الصناعيون فيقيمون الاحتكارات فيما بينهم (ائتلاف مصانع الزيوت ومصانع السكر مثلا) بهدف التحكم بالاسعار وتحديدها على هواهم . وهم يتعاطون الاعمال التجارية جنبا الى جنب مع أعمالهم الصناعية ، ويلحقون أسعار سلعهم باسعار السلع المستوردة التي لا تزاحمها الا جزئيا في السوق . وهكذا فانهم يحولون الحماية الجمركية الى عامل مساعد في تكوين الاحتكارات الداخلية للاستفادة من رفع الاسعار بدل أن يستعينوا بها لتقديم سلع أدنى كلفة من السلع المستوردة وأدنى سعرا بالتالي . هذا بينما تؤدي بنية الصناعة اللبنانية وشراكتها للتجار الى مواقف من حماية الصناعة متذبذبة في الغالب .

دور الدولة

اما الدولة فانها تشرع اساسا لحرية الاستيراد بصفتها القاعدة الاساسية للعلاقات الاقتصادية وتخضع غالبا لرغبات التجار وكبار المستوردين والمحتكرين . من هنا تاتي دائما معالجاتها لمسالة الغلاء أمام ضغط الحركة الشعبية متحيزة لصالح التجار من حيث التشريع ومن حيث التطبيق .

فحرية الاستيراد عدا دورها في اعاقة تطور الصناعة الوطنية وتكريس تبعية الاقتصاد اللبناني للاقتصاد الامبريالي تنتج في حالة لبنان حيث تبلغ قيمة المستوردات بالنسبة للدخل الوطني ٣٥ ٪ ، حالة غلاء فاحشة متأتية عن ارتفاع أسعار السلع في البلدان المصدرة ، فيتحمل المستهلك اللبناني نتيجة فرض الاسعار الاحتكارية العالمية عالميا على البضائع المصنعة . ونتيجة التضخم النقدي في العالم الرأسمالي . واذا أضفنا اليها بعد ذلك الرسوم الجمركية وأجور النقل وعمولة الوسطاء ادركنا درجة ارتفاع السعر الذي تصل به الى المستهلك اللبناني .

أما نظام الحصص والاجازة المسبقة اللذين فرضتهما الدولة قيدين على حرية الاستيراد ، فقد تحولا على يد الدولة نفسها وبفعل استنكافها عن مراقبة نتائجها في التطبيق الى امتياز ساهم في زيادة الاسعار ، كما حصل بالنسبة للالبسة النسائية التي يخضع استيرادها لنظام الاجازة المسبقة . ليس مطلوبا بالطبع الغاء نظام الاجازة لكن مجرد وجوده لا يلغي الاحتكار ولا يحد من الاستيراد بل يحصره ببعض المستفيدين الذين يتحكمون بالاسعار بعد ذلك دون رقيب أو حسيب .

واذا أضفنا الى ذلك عدم ملاحقة الدولة تنفيذ بعض القوانين التي تقيد الاحتكار وتحدد نسب الارباح التجارية ، فانه يتضح لنا دورها العملي في تجاهل أسباب الغلاء وتشجيعه بالتالي ، وعدم جديتها في دفع الاتجاه التعاوني بين الفئات المهنية . واذا كانت الدولة لا تفعل شيئا حيال هذه المسألة فانها تزيد الطين بلة حينما تعمد مع التجار والاحتكارات الداخلية الى تبرير ارتفاع الاسعار بحجة ارتفاع الاسعار في بلد المنشأ متناسية بالطبع دور الاحتكارات الداخلية وأجور النقل وعمولة الوسطاء والرسوم الجمركية ، ذلك يتيح لها أن « تنسى » تحديد أسعار السلع المستوردة وأسعار المنتجات الوطنية ، ومراقبة التجار للحؤول دون تلاعبهم بالاسعار . هذه الاجراءات تقع طبعا على الدولة . وهي اذ تتناساها وتعمد الى تضخيم الارتفاع في سعر المنشأ فانها تقصد بذلك صرف النظر عن دورها لتحصر سبب الغلاء في عامل خارجي لا تقدر على تلافيه . هذا النسيان يكشف عن حقيقة مواقفها تجاه مسألة الغلاء .

واذا أضفنا الى هذا كله التضخم النقدي الذي خفض من قيمة الليرة اللبنانية خارجيا وداخليا ثم اعلان تخفيض قيمة الليرة رسميا ٨ ٪ لعرفنا ان انخفاض الاجور الفعلية اليوم قد جاوز كثيرا ما كان عليه سنة ١٩٦٦ ، وتدنى كثيرا مستوى معيشة الجماهير وارتفعت أرباح الاحتكار . ولا شك ان التفتت الهائل في تجارة المفرق وكثرة الوسطاء بين الانتاج والاستهلاك وانصراف رأس المال الكبير الى الاستيراد وتسلم الوكالات واهماله للمراحل الاخيرة من عملية التسويق تزيد من عجز النظام عن معالجة مشكلة الغلاء ووقفها عند حد .

مطالب الحركة الشعبية

أمام هذه الحالة يصبح من المهام الرئيسية للحركة الشعبية والحركة النقابية ان تناضلا في سبيل الحد من غلاء المعيشة ، ولو ان استئصال أسباب الغلاء ليس في قدرة جميع الاطراف الحاكمة ولا في برنامجها ، فان الحركة الشعبية تركز مطالبها حول تحديد الاسعار ومراقبتها وانشاء التعاونيات وتخفيض أسعار الادوية وكلفة التعليم وتخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ ٪ ، عدا مطلب زيادة الاجور برفع الحد الادنى واقرار زيادات غلاء المعيشة بصور مضطردة ، وهو مطلب أساسي يحقق للعاملين فائدة مباشرة ملموسة ، وتتركز حوله دعاية السلطة للتقليل من أهميته وتشويهه في نظر العمال وكل الفئات الشعبية تم ذلك بالترويج للفكرة القائلة ان ارتفاع الاسعار ينتج مباشرة عن الزيادة في الاجور . هذا رغم ان ارتفاع الاسعار كما يفسره اقتصاديو السلطة يعود بدرجة أولى الى أسباب لا علاقة لها بالاجر . فارتفاع الاسعار في بلد المنشأ والرسوم الجمركية ، والوسطاء وأجور النقل ، والضرائب والتضخم النقدي الخ ... هذه العوامل تقتصر علاقتها بالاجر على تخفيض قيمته الفعلية ولا تنتج عن زيادته كما تدعي السلطة . هذا لا ينفي كون الصناعيين وأرباب الاحتكار ، وهم مطلقو الحرية ، يستفيدون من زيادة الاجور فيرفعون أسعار سلعهم .. وما تلبث أن تلحق به سائر الاسعار .

من هنا فان نضال الطبقة العاملة وكل الفئات الشعبية من أجل زيادة الاجور ليس نضالا من أجل الزيادة الا من حيث الشكل . فهو في الحقيقة نضال ضد تخفيض الاجور المتمثل في انخفاض القوة الشرائية للدخل . فما أن يعلن عن زيادة في الاجر حتى تسعى البرجوازية الى استعادة ما اقتطع من ربحها وتثبيت نظريتها المتعلقة بعقم زيادة الاجور حاليا اذ سجلت احصاءات بعض الشركات الخاصة ارتفاعا جنونيا في أسعار بعض السلع حتى قبل أن يصدر مرسوم زيادة غلاء المعيشة في الجريدة الرسمية .

من هنا أيضا يصبح مطلب زيادة الاجور عن طريق زيادات غلاء المعيشة مطلبا جزئيا على أهميته وضرورته ويصبح لزاما على الحركة النقابية أن تناضل من أجل نظام للاجور يقوم على أساس الاقدمية والمهارة وعلى أساس سلم متصاعد للاجور وعلى أساس الثبات في العمل أي الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل . ان حالة الغلاء المتفاقمة — عدا انها تبرر وتستوجب المطالبة بتخفيض الاسعار للحد من الغلاء — قد دفعت مطلب الطبقة العاملة حول الاجور الى مستوى اعلى يستلزم وضع نظام يقر زيادات دورية متصاعدة تاخذ في الحسبان الاقدمية والمهارة ، وتتطلب في الوقت نفسه الثبات في العمل وبالتالي وقف الصرف الكيفي ، دون هذا النظام تبقى زيادات غلاء المعيشة المتعاقبة — على اهميتها — عرضة للامتصاص فور اقرارها .

التعليم بين رعب النظام وعمى التكنقراطيين

تعليم النظام وتعليم الجماهير

عرضنا في الحلقة السابقة من هذا البحث جوانب ازمة التعليم ومظاهر التناقض في سياسة الدولة ازاءها . توانيا خاصة ان اللاديمقراطية في التعليم منشأها لا ديمقراطية النظام ، وان لا وطنية التعليم منشأها تبعية النظام للامبريالية . فالتفاوت في بنية التعليم ومضامينه وانتشاره يجد أصله في تفاوت المكانة بين طبقات المجتمع ، من طبقة الى اخرى . والتعليم اذ يتبنى حاجات النظام التابع ويجعل نفسه على صورتها — ولو غالبت هذه الحاجات بتوسعه — يكرس قسمة العمل الاجتماعية القائمة ويوطد بالتالي دعائم التبعية . هذا عدا ما يتولاه من دعوة ايديولوجية ، بشتى المجالات ، للتبعية وللطبقة التكنوقراطية البرجوازية التابعة ، في ان معا . ولا شك ان هذه الحقائق لم تعد جديدة على الحركة العاملة في سبيل التعليم الديمقراطي الوطني ، او على جناحها المتقدم، في مختلف نواحيها — وهو ما رمت اليه الحلقة السابقة — ان نبرز تلك الطبيعة شعارها الاستراتيجية (شعار التعليم الوطني الديمقراطي) وان نؤكد تلازم نضال الحركة المذكورة ونضال الجماهير في سبيل السلطة الوطنية الديمقراطية . ولا يقوم هذا التلازم على صعيد المبدأ وحسب (ولا بات لفظا فارغا) بل هو يقوم على صلات مادية — حاولنا تحديدها — بين التعليم والنظام ، بين ازمة التعليم العامة وازمة النظام العامة. اردنا ايضا من تحديد المضمون المادي لهذا التلازم المزدوج (تلازم التعليم والنظام الديمقراطي وحركة الثورة الوطنية الديمقراطية) ان نبين حدود العديد من المطالب التي ابرزتها حركة الطلاب والمعلمين من برامج « الاصلاح » التكنوقراطية التي طرحت في وزارة التربية ، اثناء العامين الماضيين ، فالتقت على نقاط عدة مع المطالب السابقة الذكر واثارت جدلا لا يخلو من المغازي . فالمطالب او البرامج التكنوقراطية تبقى أشياء يستحيل الحكم لها او عليها ما لم نتجاوز بها نطاق الحاجات المباشرة والفئات المعزولة لتضعها في مكانها — ان كان لها مكان — من مسيرة الحركة الوطنية الديمقراطية.

واذا نحن اخضعنا احد البرامج التكنوقراطية المذكورة للتحليل كان علينا ان نقيسه على مقياسين : أ — بمصلحة النظام في سعيه لحصر ازمته . ب — بمصلحة الحركة الشعبية في مسيرتها الديمقراطية الوطنية . ولعل في وسعنا ان نخرج بالنتائج ايا كانت اذا نحن عرضنا لبرامج بعض الفرق التكنوقراطية ، ففي الحركة الطلابية أجنحة تكنوقراطية لا تختلف برامجها من حيث النوع — وان اختلفت من حيث الكم — عن بعض برامج الوزارة . فنكون غاية التحليل ان نحدد موقع تلك الاجنحة من الحركة الوطنية الديمقراطية ، هذا مع العلم ان نوع الممارسة الذي تضطلع به الاجنحة المذكورة ، ما دامت لا تنتمي الى أحزاب السلطة ، يحد من التقارب بينها وبين تكنوقراطيي النظام ، في المدى القريب على الاقل .

كيف نحدد مصلحة النظام ومصلحة الجماهير الشعبية ؟ الامر بسيط ، وهو ذو وجهين : ديمقراطي ووطني .

أ — في الوجه الديمقراطي يجد النظام مصلحته في التصفية وفي القمع . التصفية بعجز التعليم عن استيعاب سائر التلامذة أو الطلاب من طبقات الشعب . التصفية بين مرحلة واخرى من مراحل التعليم وذلك عن طريق المضمون و « المستوى » وامتناع التفرغ على الطلاب ذوي الاصول الشعبية وسوء التجهيز ، الفني والبشري في مؤسسات التعليم الشعبية . التصفية « بالغاء » التحصيل وذلك لامتناع العثور على العمل الملائم بعد التخرج . والقمع في مضمون التعليم الايديولوجي وفي العلاقة التعليمية بالمعلم والادارة وفي المؤسسات ذات الطابع أو الطموح النقابي على اختلافها ، الخ ... أما الجماهير الشعبية فتجد مصلحتها في نقيض هذا كله .

ب — في الوجه الوطني تتراوح مصلحة النظام بين الدعوة المباشرة — في ايديولوجية التعليم — لنفسه ولتبعيته ولانتمائه التاريخي — السياسي ، العربي او العالمي ، والحفاظ — عبر مضامين التعليم الفنية وانواعها — على قسمة العمل الاجتماعية السائدة ، وهي عماد النظام وقاعدته الواسعة ، بحيث لا تقوم له قائمة اذا توافرت امكانات كسرها .

التكنوقراطيون والحركة الشعبية — هوامش على برنامج هنري اده

كنا قد أحصينا ، في الحلقة السابقة ، بين عوامل التناقض في سياسة الدولة التعليمية ، عاملا هو اختلاف الموقف من ازمة التعليم ما بين النظام وتكنوقراطييه . فاذا عدنا الان الى هذا الاختلاف ثم عرضنا ، في حلقة مقبلة ، لموقف حركة التعليم الشعبية نفسها من ازمة التعليم ، كانت لنا صورة وافية لمعركة التعليم ولاحتمالاتها وطرح لحالة « البرامج » الراهنة وحالة الممارسة ازاء الازمة ، ولما ينبغي ان يكون عليه برنامج الحركة الشعبية وتعبئة قواها أمام مسلك النظام ، الراهن أو المرتقب . ونحن في هذا كله نعتمد المقياسين أعلاه مبدأين للمعالجة .

نقتصر على برنامج الوزير المقال هنري اده انموذجا للمعالجة التكنوقراطية ، فهو في هذا الصدد أصلح البرامج وأوفاها بالغرض.

ماذا يريد هنري اده ؟

١ — أول ما ينبغي توكيده ، بطبيعة الحال ، هو أن الوزير المقال لا يطرح المشكلة . وما نعنيه بالمشكلة هو علاقة التعليم بنظام المجتمع . (كان في وسع الوزير أن يقول ، اذا أحرجته هذه العبارة : « علاقة التعليم بالمجتمع ») . ذلك ان هنري اده لا يرى المشكلة . فهو ، لو رآها ، لاضطر ، بصورة ما ، الى الاقرار بان ازمة التعليم هي ازمة سياسية . فليس التسييس الا اظهار الصلة بين كل مشكلة ذات صفة اجتماعية وبين النظام الاجتماعي كله والسلطة السياسية — الطبقية التي ينتجها حكما .

والوزير لا يريد « تسييس » المشكلة — أو ان هذا التسييس يتعدى أفقه الطبقي — رغم ان الصفة السياسية لازمة التعليم أدت الى اقالته . فكأن التعليم في نظره « آلة » أصابها التفكك لاسباب لا يعرف منها سوى الامتناع عن اللحاق بـ « العصر » . والعلاج يكون باعادة التماسك الى الالة (أي باعادة تركيبها هي « من الاساس » وليس « برصف المبادرات الجزئية ») . وبصب الزيت في أنابيبها والشحم على دواليبها .. أما المصالح التي تعمل الالة في سبيلها .. أما الحاجات التي تلبيها ، فتلك مسالة اخرى .

تلك هي غاية ما يصل اليه الفكر التكنوقراطي حين يقسم المجتمع الى « قطاعات » متصورا ان كلا منها مستقل بعمله الذاتي وان العلاج الناجع هو ذاك الذي ينصب أولا على هذا العمل . والفكر المذكور دقيق في تصديه للمشكلات الجزئية بعد عزلها . لكن عجزه وتخبطه يظهران كلما اتسع نطاق المعالجة .

٢ — لا يقول هنري اده بطبيعة الحال ، انه يريد أن يعزل معالجة الازمة التعليمية عن سياقها العام . لكن رؤيته لهذا السياق — أو بالاحرى ما لا يراه منه — هي مصدر بقائه خارج الحقل الذي تنمو عليه المشكلة الفعلية . فالسياق المذكور هو أحيانا ، في بيان الوزير السابق ، « التزايد السكاني الكبير » و « التخلف الجزئي » و « الحرب على حدودنا » ... وهو أحيانا اخرى « التحول في البيئة الانسانية » الذي حققته « الثورة العلمية والتقنية » في « صورة مفاجئة » . هكذا يتراوح التفسير بين ظاهرة من ظواهر الطبيعة (تزايد السكان) وأخرى لا يد لاحد عندنا فيها ولا مسؤولية عليه (تحول البيئة الانسانية) . أما التخلف « الجزئي » فلا يحدد الوزير مصدره ليتاح له تحديد علاجه . فيبدو وكانه نتيجة لتقصير ذاتي يرد عليه مزيد من الجهد الانمائي . وأما الحرب على حدودنا فلعل الغاية من ذكرها انها أحدثت بعض التوتر في أعصاب الطلاب .. لا أكثر . أما مصير لبنان في هذه الحرب وعلاقة التخلف بنظامه فامران لا يرد لهما ذكر ، لانهما لو ذكرا لاقتضيا جوابا اخر . اذا كان هذا هو السياق في نظر الوزير باتت وظيفة التعليم واضحة وكذلك وظيفة التربية . وهي وظيفة فردية أصلا . فالتربية « تكون طباع » الفرد وتحسن « حكمه » وتقنعه بـ « التضامن الوطني » الخ ... والمستفيدون أولا من التعليم هم المتعلمون !.. أما الفائدة التي يجنونها فهي « المعرفة » . والمجتمع ؟ انه بالنتيجة يندفع تلقائيا « نحو التقدم والنمو » . يكفيه أن يتحقق التوازن في التعليم بين الثقافة والتخصص ، بين التعليم العام والتعليم المهني . أما أن يكون المجتمع نفسه بلا توازن .. أما أن يكون قد بدأ يضيق بالتعليم العام ويدفع المهنيين ، على قلتهم ، الى البطالة ، فذاك ما لا يدور في خلد الوزير .. ما لا يراه الوزير هو ان « المجتمع » — نحن نقول : النظام — قد بدأ يرفض التعليم . وبات التعليم مضطرا الى فرض بقائه وتوسعه فرضا على مجتمع ينزع الى حصره وتضييق العديد من قطاعاته . فالحق ان الوزير لا يرى صلة بين التعليم والمجتمع وانه حين يؤكد مبدئيا وجود الصلة المذكورة يضعها في غير مكانها . انه يرى التعليم .. وغايته المباشرة تقتصر — رغم كثرة الحواشي الفارغة — على « ازالة الحواجز بين مختلف النظم التعليمية » أي على اصلاح آلة التعليم . فلننظر كيف يريد الوزير أن يصل الى ذلك .

٣ — ليست غايتنا استعادة ما طرحه الوزير من مقترحات ومشاريع ، فذاك سلسلة طويلة . نريد أن نتبين وراء السلسلة المذكورة تصورا عاما للتعليم . هذا التصور حين يتخلص من عقدة الصلة بين نظام التعليم ونظام المجتمع ينفلت نسبيا من عقاله ، فلا يبقى عليه سوى جمع المطالب المطروحة في ساحة التعليم ومعالجة تناقضاتها قدر الامكان، ما دامت لا تطال الصلة المذكورة . بل ان الوزير يصادف تلك الصلة عرضا حين يتحدث عن سوق العمل مرتين ، مرة في صدد الخريجين من حملة الاجازات الادبية ومرة في صدد التلازم المبدئي بين التخطيط التربوي والتخطيط العام . وهو لو سأل نفسه ما الذي يجري لو أفلت طلاب العلوم الحاليون بعض الشيء من عقال التصفية ، أو ما هي آفات « التخطيط العام » وما مصدرها ، لما ظن في نفسه القدرة على مواجهة ازمة التعليم فعلا ولايقن قبل اقالته ان عليه أن يقتفي خطى وزيرين سابقين .. تبقى مسألة التصور العام الذي يحمله برنامج الوزير السابق . لا شك ان فيه من حيث المبادىء مكاسب عدة لحركة التعليم الشعبية ، وفيه العديد من مطالبها المحددة . فهو يقول بتوسيع التعليم والزاميته التدريجية حتى نهاية المرحلة التكميلية وتوازن قطاعاته وتوحيده ومكافحة الرسوب فيه وتحسين تجهيزه وتوطيد مكانة اللغة العربية فيه ومساعدة الجامعيين على التفرغ ، الخ .. وهو يقول خاصة بتصفية المدارس المجانية وتحسين وضع المعلمين ، وهذه كلها أمور طرحتها الحركة الشعبية . لكنه — بسبب من عزله للتعليم عن وظيفته الاجتماعية — يرى في ذلك كله حلا لازمة التعليم . والحال ان ذلك كله لا يزيد ازمة التعليم الا اشتعالا ، ولا يزيد صلتها بازمة النظام العامة الا توثقا . فحل الوزير اده ، رغم خجله الشديد ازاء التعليم الخاص — الاجنبي خاصة — واعتماده لمبدأ « المستوى » الذي تحوم حوله دائما شبهات التشدد في التصفية ، ما لم يحدد بكل دقة معناه ووسائل رفعه ، هو حل مناقض في اتجاهه العام لموقف النظام المتنامي ازاء التعليم . ونحن اذ حددنا ، في المقال السابق مظاهر ثلاثة لازمة التعليم ، شددنا على تناقضه في آن معا مع حاجات النظام وحاجات الجماهير . وأبرزها أيضا تناقضاتنظام التعليم الداخلية. هذه الاخيرة (وهي التي يعالج هنري اده جوانب منها) تستعصي على المعالجة متى عزلت عن علاقتها بالطرفين السابقي الذكر (النظام والجماهير) . وذلك لانهما يتجاذبان نظام التعليم نفسه ويشكلان أصل أزمته . واذا كان النظام قد أبدى الموافقة المبدئية على مشروع التويني — مشرفية الخاص بتجميع المدارس ، واذا كان يبدي الموافقة المبدئية من آن لاخر على حلول فيها بعض الزخم ، فان علينا أن نتذكر مصير حلول سابقة من النوع اياه .. مصير مشروع الميطاني مثلا . فهذه الحلول لا تجد طريقها الى التنفيذ — ان هي وجدته — الا بعد أن يجعلها مرور السنين دون الحاجة ، أو بعد .. خراب البصرة .

٤ — ان في وسع حركة التعليم الشعبية أن توافق على معظم ما طرحه هنري اده في برنامجه التنفيذي . وذلك رغم انها توافق ايضا على اتجاه الجناح الانكلوسكسوني (المعادي لاده) الى تقوية اللغة الانكليزية — دون تفريط في التعريب — لان هذه اللغة أقرب الى مدارك التلامذة وأقل تسهيلا للتصفية . ذلك ايضا رغم ان نظام الامتحانات الانكلوسكسوني — اذا ما جرى تعديله طبقا لظروف الاكثرية من الطلاب من اللبنانيين — هو أقرب الى انصافهم . وذلك أخيرا رغم موقفه الملتبس من مسالة التصفية ومسالة التعليم الخاص ، الخ ... واذا كانت معظم بنود البرنامج الاخرى تجد موافقة الحركة الشعبية ، فمرد ذلك الى أن اده حين خلص من التبشير والتحذير والرؤى « المتوسطية » لم يجد بين يديه سوى أصداء حركة التعليم التي يضطلع بها المعلمون والطلاب .. أي ان هذه الحركة توافق ، بالنتيجة ، على صدى متقدم من أصدائها في السلطة . وهي توافق عليه من موقع اخر يرى أن المشكلة الرئيسية (التناقض بين التعليم الجماهيري والنظام) بقيت خارج هذا البرنامج . وهي ترى أيضا — تحت طائلة الوقوع في التكنوقراطية العقيمة — أن تحقيق البعض من مطالبها يؤدي الى مزيد من الحدة في ازمة التعليم وينقل نضالها الى مستوى أرفع وان تحقيق البعض الاخر (الحل النهائي لازمة خريجي الجامعة مثلا) أمر مستحيل على هذا النظام . واذا كانت بعض فصائل الحركة تتبنى برنامج اده من موقعه ، فان تهافت هذا الموقع سوف لا يعفي تلك الفصائل من رشاشه . وما يحفظ هذا الموقع التكنوقراطي مؤقتا من الانهيار هو استمرار عدد ضخم من المطالب الاولية دون تلبية ، بحيث لا تزال تغلب نسبيا على معركة التعليم . الامر الاهم ، على أي حال ، هو أن برنامج حركة التعليم الشعبية يبقى هو الاصل وتبقى برامج اده وسواه أصداء له ، تدل على حراجة موقف النظام وتناقضه . هذا التشقق النسبي في موقف النظام يمد الحركة الشعبية بمزيد من العزم لانه يفهمها ان حكاية الامتناع عن تلبية المطالب تحت ضغط الاضراب والعمل الجماهيري عامة هي حكاية قصيرة النفس . فكل مطلب يلبى ، ولو بعد حين من الاضراب ، لم يكن ليلبى لولا الاضراب . وكل اضراب تصمد حياله الدولة ، مهما كانت صلابته ، لا يضيع هباء ، بسبب هذا الصمود بل يؤتي ثماره في فرصة أخرى . واذا كانت مبادرة اده لم تؤت ثمارا ملموسة سوى المزيد من الانكشاف لموقف النظام الفعلي ، فمعنى ذلك ان النظام — رغم جهله — ما يزال أعلم بمصالحه من الوزير رغم سعة علم هذا الاخير . معنى ذلك أيضا أن النظام لا يزال يجد فرصة للصمود حتى جولة اخرى تتسع فيها قوى المعركة ..

٥ — هل يمثل اده قوى حليفة للحركة الشعبية ؟ انه يمثل قوى برجوازية أصيلة ذات منحى تكنوقراطي تريد أن تحمل السلطة القائمة كلفة صعودها هي الى السلطة الفعلية . والسلطة القائمة لا تمثل هؤلاء الا بقدر ما يعينونها على الظهور مظهر « الشباب » المعاصر . وهي تلفظهم متى تجاوزوا حدودهم شعرة واحدة لان حاجتها اليهم بالنتيجة لا تزال عنصرا ثانويا في حسابها . ثم أن هؤلاء — في طموحهم الى السلطة من موقع الالتحاق بالحكم القائم — يعانون من ضعف سيطرة البرجوازية ، سياسيا على الجماهير ومن حاجتها الدائمة الى الاقطاع السياسي . لذا لا يتورعون عن ممالأة هذا الاقطاع ولا عن اللحاق أحيانا بأشد اطرافه تخلفا (علاقة تويني — شمعون مثلا) . ثم انهم ينقسمون حالما يضعهم الاقطاع نفسه أمام ضرورة المضي في معركتهم دون مساندته . ولعل اخر حالة من حالات الانقسام هذه هي استقالة هنري اده من حزب الكتلة الوطنية بعد أن « غدر » به عميد الكتلة ونوابها فمنحوا الحكومة التي أقالته ثقتهم . ذلك ان العميد يحدق في أفق الـ ٧٦ فلا يرى أن « عصرنة » التعليم كافية — أو ضرورية — للنصر في معركة يعرف أصولها تماما ويعرف مداها . يبقى أن ظاهرة هنري اده تشير الى ان الحركة الشعبية باتت من القوة بحيث يشكل رضاها واحدا من المنافذ المفتوحة أمام الساسة الجدد . لكن المؤكد هو ان هؤلاء الساسة مستعدون دائما لانكار برامجهم دون كثير من وجع الضمير حين يصبح صفهم غالبا فعلا على السلطة لا ملحقا بهذه الحكومة او تلك يسعى الى الغلبة . فللنظام مصالح تفرض نفسها دائما على الذين هم مسؤولون فعلا عنها . ولا يستطيع طرف ما أن يفرض عكسها سوى الحركة الشعبية ، في وسع هذه الحركة دون شك أن تلتقي مع القوى التكنوقراطية وان تقبل بين صفوفها قوى تكنوقراطية دون أن يضيع من جراء ذلك موقع الفصائل الثورية فيها دون أن يخفت الصراع مع التكنوقراطيين على القيادة أو ان يفترض للقاء ديمومة لا يتيحها فعلا سوى موقع التكنوقراطيين الانتقالي والطابع « البدائي » لبعض محاور المعركة . أما اذا سلمت قيادة الحركة الشعبية ، في أي مجال كان ، لساسة البرجوازية التكنوقراطيين فمصيرها هو البيع لقاء مزيد من شراكة هؤلاء في السلطة .

الخلاصة بسيطة ، وهي أن النظام ما زال أمينا لمصالحه في مواجهته لازمة التعليم ولسواها . ومصالحه مناقضة تماما لمصالح الجماهير . واذا كان الانقسام في النظام وتناقضاته تنخر هذه « الامانة » من بعض جوانبها ، فان على الحركة الشعبية أن تستفيد من ذلك ، الى أقصى مدى ، دون أن تحول هذه الاستفادة الى محور رئيسي لنضالها . عليها أن تمنع قوى النظام الصاعدة الى السلطة من الصعود على أكتافها لانها تخونها متى وصلت وتتركها بلا قيادة ولا تماسك . عليها أن تعتمد أولا على قواها وان تجندها خلف القيادة المتقدمة والبرنامج الشامل . وحين ننعت برنامج القيادة المطلوبة بالشمول ، فلان البرنامج الذي يحيط بمصالح الجماهير كلها وبازمة النظام كلها ، من وجهة نظر الجماهير ، ولا يعزل معركة عن الاخرى ولا ازمة عن الاخرى ، هو حتما برنامج ثوري . وما تزال قوى الحركة الشعبية ، في صدد التعليم وسواه ، بعيدة عن التجنيد الفعلي وما تزال القيادة الثورية وبرنامجها بعيدين عن النضوج والغلبة في صفوف الحركة نفسها . غير ان بوادر هذا السياق واضحة . وهي ما سنعرض له ولافاقه في الحلقة المقبلة .

في العدد القادم :
ازمة التعليم من حركة الطلاب الى حركة الجماهير

تتمة صفحة «٣»

السوق العربية ، المجال الستراتيجي قواعد النفوذ السياسي والاقتصادي المباشر) ، وان الاشتباك الحقيقي مع الانظمة والقوى الرجعية التابعة للاستعمار والمكملة لدور اسرائيل في المنطقة العربية ، وتوثيق عرى التحالف مع القوى المناضلة ضد الاستعمار والرجعية في الجزيرة العربية واليمن وعمان والخليج ، والنضال ضد كافة اشكال القمع المسلطة على الجماهير العربية والمستهدفة منعها من أن تأخذموقعها الفعال في ميدان المواجهة ، ان ذلك هو الكفيل وحده بترجمة اللقاء بين القوى الوطنية والتقدمية العربية ضد العدو الرئيسي ، الصهيوني الامبريالي الرجعي ، الى عملمشترك ملموس فعلا .

ثالثا — في اطار تعيين الاهداف الرئيسية «للجبهة العربية المشاركة» يبرز بوضوح هدف « ضمان حرية المقاومة والوجود العسكريوالسياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية في جميع الاقطار العربية ولا سيما اقطار المواجهة » . وهنا لا بد من التاكيد على خصوصية الساحة الاردنية التي لا يكفي تحديدا لعلاقة الثورة الفلسطينية بها اعتبارها من « اقطار المواجهة التي ينبغي ضمان حرية المقاومة فيها » ... أن الصلة التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والاردني والتداخل العميق بين فلسطين وشرق الاردن الذي لايسمح اصلا بالحديث عن كيان اردنيمستقل ولو نسبيا عن القضية الفلسطينية ، والموقع الستراتيجي الخاص للساحة الاردنية الذي احتفظ — من بين كل المواقع العربية — بتميزه تجاه حركة النضال الوطني الفلسطيني في مختلف مراحل تطورها ، ان ذلك كله يجعل الهدف المطلوب النضالمن اجله في الساحة الاردنية ليس ضمان حرية المقاومة ووجودها ، بل تحويل الساحة المذكورة الى قاعدة انطلاق رئيسية للثورة الفلسطينية في تصديها للعدوالصهيوني . ومن هنا تنبعاهمية تبني المؤتمر الشعبي العربيلبرنامج المقاومة فينضالها الوطني الديمقراطي من اجل « اسقاط نظام الحكم العميل فيالاردن ومحاصرتهوالتضييق عليه عربيا وتأمين الدعم المادي للجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية » .

بعد هذه الملاحظات السريعة حول اتجاهات مشروع البرنامج السياسي المطروح امام المؤتمر ، وبانتظار تقييم فعلي للمؤتمر كخطوة تقع ضمن منطق « اللقاء الوطني العربي العريض » في ضوء النتائج التيسوف يسفر عنها ، لا بد من اضافة بعض الملاحظات حول دعوة بعض الاطراف وافتراض امكان انضمامها الى « الجبهة المشاركة » وحول استبعاد بعض الاطراف الاخرى .

١ — ان دعوة الحزب الدستوري التونسي الى المشاركة في المؤتمر (واستبعاد المجموعات الوطنية والتقدمية التي كان ينبغي الاقتصار عليها في تمثيل تونس) تتناقضبصورة واضحة مع منطق التحديد العاملهوية الاطراف السياسية العربية التي يجب ان يضمها المؤتمر . ان الدور الرجعي الذي يلعبه الحزب التونسي الحاكم داخليا وعلى الصعيد العربي ونهجه التصفوي المعروف تجاه القضية الفلسطينية والوثيق الصلة بالامبريالية الامريكية ، يجعل من دعوته خروجا لا تبرير له على ابسط المقاييس السياسية بل واكثرها تميعا .

٢ — اما دعوة « الاتحادالاشتراكي العربي في السودان » فرغم انها مسبوقة بدعوة الحزب الشيوعي السوداني الا انها لا تقل تناقضا مع الاطار العام للمؤتمر عن دعوةالحزب التونسي . فالنظام السوداني ليس فقط النظام الذي ارتكب ابشع المجازر ضد الحركة الشعبية وانتهى الى الانخراط الكاملفي شبكةالعلاقات الامبريالية الرجعية في المنطقة ، بل هو ايضا النظام العربي الوحيدالذي تجرأ على اتخاذ موقف ايجابي من مشروع الملك حسين ناعتا معارضيه بالتسرع والديماغوجية وداعيا الى دراسته والتأمل في اهدافه ومراميه . فكيف تستقيم دعوته الى مؤتمر يقصد به الانتهاء الى تكوين « جبهة عربية مشاركة للثورة الفلسطينية » .

اذا كان مجرد عقد مؤتمر شعبي لنصرة الثورة الفلسطينية في هذه الظروف ، يشكل خطوة ايجابية تستحق بذل الجهد من اجل اكسابها مضمونا متقدما ، فان النتائج التي سوف تنبثق عن هذا المؤتمر في نهاية اعماله ، تبقى هي المقياس الاساسي لتقييم الخطوة المذكورة والحكم على الابعاد الفعلية لشعار « اللقاء الوطني العربي العريض » .

المقاومة

٣ - المقاومة الفلسطينية وقضية الجبهة الوطنية المتحدة

قضايا الوحدة الوطنية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة

الجبهة الوطنية المتحدة كانت دون شك احد المسائل السياسية والنظرية البارزة التي احتلت مكانا مرموقا في سياسة الاحزاب العمالية ، خاصة في سياسة أحزاب الاممية الشيوعية . ولما كانت اللينينية هي ماركسية عصر الامبريالية في أكثر من جانب ، فان نضال شعوب البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة قد شغل دورا مركزيا في سياسة الاحزاب اللينينية وسياسة الاممية الشيوعية ، التي بناها الرفيق الخالد فلاديمير لينين بجهوده ونضالاته المشهودة . ولا غرابة ان يحتل نضال هذه الشعوب هذه المكانة المرموقة ، فقد أكد لينين ببصيرته النفاذة (وهذا ما أشرنا اليه في الحلقة الاولى) ، على ميزة هذا العصر ببعد حركته التاريخية الانسانية والقائمة على اندماج نوعين من الحروب الثورية يغذي كل منهما الاخر : الانتفاضات والحروب الوطنية الثورية ضد الامبريالية والانتفاضات والحروب البروليتارية ضد البرجوازية الامبريالية ايضا . وقد صاغ لينين في الموضوعة الحادية عشرة من الموضوعات الاساسية المقدمة للمؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ١٩٢٠ حول الثورة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة توجها سياسيا واستراتيجيا لا زال يحتفظ بقيمته الايديولوجية والعملية حتى يومنا هذا . فقد شددت هذه الموضوعة على ضرورة :

موضوعات لينين

- مساعدة جميع الاحزاب الشيوعية للحركة التحررية البرجوازية الديمقراطية في تلك البلدان التي تسودها العلاقات الاقطاعية والبطريركية والبطريركية الفلاحية .
- تأييد حركات الفلاحين الصرف التي تناضل ضد كبار الملاك والملكية الكبيرة للارض والسعي لاعطائها طابعا ثوريا ما أمكن مع تحقيق تحالف وثيق بين البروليتاريا وحركة الفلاحين في البلدان المتخلفة .
- محاربة السياسات الامبريالية التي تخادع الشعوب المتخلفة باشكال مختلفة تحت ستار انشاء الدول المستقلة سياسيا من الناحية الشكلية .
- النضال الحازم ضد صبغ التيارات التحررية البرجوازية الديمقراطية في البلدان المتخلفة بالصبغة الشيوعية .

وعلى هدي هذه الموضوعات التي وضعها فلاديمير لينين ، صاغت الاممية الشيوعية في جميع مؤتمراتها فكرة الجبهة العالمية المعادية للامبريالية من ناحية وفكرة الجبهات الوطنية المتحدة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة.

وجاءت سياسة مؤتمرات الاممية الشيوعية منسجمة مع الخط اللينيني سواء في تحديد اهداف ومهمات الثورات الوطنية في المستعمرات أم في تحديد الفروقات بين الثورات البرجوازية – الديمقراطية التقليدية ، التي تخلق عبر عملية التطور والصراع التي تمر بها أسباب ووسائل تحولها باتجاه الثورة البروليتارية وبين الثورات المضادة للكولونيالية ، والتي لا يشترط سلفا ان تكون قيادتها بروليتارية ، والتي تخلق هي أيضا عبر عملية التطور والصراع أسباب ووسائل تحولها ولقائها بالثورة الاشتراكية . لقد كان لينين يقول في هذا الصدد : « ان الثورات المضادة للامبريالية والتي لا تقودها حركة اشتراكية بروليتارية هي موضوعيا ايضا جزء من الثورة العالمية في مستقبلها » .

ولما كانت الدعامة الاجتماعية الرئيسية للثورة المضادة للكولونيالية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة هو الفلاح ، فقد قامت سياسة الاممية الشيوعية تجاه هذه الثورات على قاعدة معطاة في الواقع السياسي والاجتماعي – الاقتصادي لهذه البلدان . ومن هنا ، فان من الوهم ان يتصور احد امكانية نضال بروليتاري مستقل وقادر على احداث حركة استقطاب ثورية لجموع الفلاحين نظرا لا للضعف الكمي للطبقة العاملة في هذه البلدان فحسب ، بل ولانعدام التماس المباشر بينها وبين جماهير الفلاحين من مواقعها الانتاجية كطبقة مستقلة ايضا . فاستقلالية هذه الطبقة في أوائل عهد نشوئها كانت بالضرورة نسبية ومحكومة في اكثر من جانب بالواقع الانتاجي السابق لكثيرين من ابناء هذه الطبقة المتحدرين من أصل ريفي لا زال يحد طاقتهم على وعي الدور التاريخي المنوط بهم كطبقة صاعدة تاريخيا . وعليه فقد كان الفلاحون يشكلون القاعدة الاجتماعية الرئيسية للثورة الوطنية المعادية للكولونيالية ، هذه الثورة ، التي قادتها في أولى مراحلها الطبقة البرجوازية الناشئة ، والاكثر تماسا من موقعها المستقل مع بقية الطبقات والفئات في المجتمع الكولونيالي .

لا شك أن برجوازية البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وان كانت تعمل من موقعها المستقل عن بقية الطبقات والفئات الاجتماعية، الا انها لم تكن ولن تكون في المستقبل ايضا – متجانسة . فالتطور الاجتماعي – الاقتصادي وتعارض المصالح بين فئاتها وشرائحها يقودان الى انفصام هذه الفئات والشرائح كل عن الاخرى تدريجيا ، حيث يتحول بعضها عبر عملية التطور هذه الى موقع المتساوق مع البرجوازية الاجنبية المسيطرة . ولكن الى أن يتم هذا الانفصام وهذا التحول عند بعض فئات البرجوازية الى الموقع المعادي لمعسكر العمال المنتمي وحلفائهم والفلاحين ، فان ثمة مسافة تفصل بين الموقف المتعارض نسبيا مع مصالح البرجوازية الاجنبية المسيطرة وذلك المنسجم والملتحق بهذه المصالح لا بد من الاستفادة منه . ومن هنا جاء الحديث في وثائق ومؤتمرات الاممية الشيوعية عن تاكتيك الجبهة المتحدة وعن مراحل النضال الصعبة والمعقدة والطويلة في تاريخ الثورات الوطنية المعادية للكولونيالية . ومن أجل نجاح هذا التاكتيك واجتياز مراحل النضال هذه بنجاح كان لا بد من تحديد المفاصل الاساسية لسياسة الاحزاب الشيوعية في مراحل النضال المتعاقبة ضد السيطرة الامبريالية والتي يمكن ايجازها بمؤشراتها السياسية العامة كما يلي :

- لما كان للبروليتاريا وحلفائها الثابتين مصالح متمايزة في الثورة الوطنية المعادية للكولونيالية عن مصالح الحلفاء المرحليين ، ولما كانت الثورة المعادية للكولونيالية في مستقبلها وآفاق تطورها منسجمة مع حركة التاريخ الانسانية ولا تنتسب الى النمط التقليدي في الثورات البرجوازية ، فان مسألة اندماجها التدريجي بالثورة البروليتارية تشترط بالضرورة حركة مستقلة للطبقة العاملة معبرا عن ذلك بحزبها الشيوعي ، الذي يجب « ان يصون بشكل قاطع استقلال الحركة البروليتارية وحتى في شكلها البدائي » .
- ان التناقضات البارزة في حركة المجتمعات الخاضعة للسيطرة الكولونيالية ليست هي ذاتها في حركة المجتمعات الرأسمالية . فبينما تقوم تناقضات المجتمع الرأسمالي وتحل ايضا على قاعدة العلاقة بين رأس المال والعمل المأجور ، أي بين المالكين لوسائل الانتاج والبروليتاريا ، فان تناقضات المجتمع الكولونيالي هي من طبيعة أخرى تماما ، حجم وفعالية تناقضاتها الاساسية يحتلان مرتبة ثانوية قياسا بحجم وفعالية التناقضات الاخرى، التي تغذيها وتصعدها السيطرة الاجنبية . صحيح ان للتناقضات الداخلية (الاساسية) في المجتمع الكولونيالي صفة عدائية في الاحوال العادية ، غير انها تتحول بالضرورة الى صفة غير عدائية عندما تجتاح الوطن قوى اجنبية غازية .
- مثلما تنمي عملية التطور الرأسمالي تناقضات تناحرية تصعد وتيرة الصراع في جميع مراحل عملية التطور هذه وتقود الى انتاج النقيض والبديل الاجتماعي للطبقة المسيطرة ، فان السيطرة الكولونيالية هي ايضا تصعد وتيرة الصراع وتقود الى انتاج النقيض والبديل القومي الممثل لاكثر من طبقة وفئة اجتماعية . فالسيطرة الكولونيالية لا تنظم عملية النهب القومي لخيرات الشعوب المستعمرة في وضع ساكن ، بل في وضع متحرك دائما يخلق عبر توسيع عملية النهب توسيعا في البنى الانتاجية، والمؤسسات والادارات واجهزة الرقابة المختلفة في البلدان المستعمرة ويوسع بالتالي القاعدة الاجتماعية ، التي لا تلبي احتياجاتها وطموحاتها الطبقية والوطنية ايضا ما تقدمها لها مجموع هذه البنى والمؤسسات والادارات والاجهزة، التي تتقاسم وبدرجات نسبية متفاوتة السيطرة عليها ؛ قوى اجتماعية جديدة غير البروليتاريا والفلاحين . وهذه القوى الاجتماعية الجديدة، البرجوازية والبرجوازية الوسطى والبرجوازية الصغيرة ، والمضطهدة من قبل السلطة الكولونيالية ، بدرجات متفاوتة بالتأكيد تجد في القاعدة الاجتماعية الاوسع والاكثر معارضة لعملية النهب الكولونيالي حليفا في نضالها من أجل الوصول الى استقلالية اكبر عن السلطة الكولونيالية
- ومن أجل حل وطني لهذا التناقض القائم بين السلطة الكولونيالية من جهة ومجموع الطبقات الوطنية من جهة ثانية ، فان المصلحة الوطنية العامة لمجموع هذه الطبقات والفئات الوطنية تقتضي تحالفا طبقيا مرحليا لانجاز اهداف مشتركة لفئات وطنية واجتماعية مختلفة المصالح والولاءات والانتماءات الحزبية والسياسية . وهنا لا يفيد على الاطلاق التشبث بصيغ ايدولوجية جاهزة ، صالحة لكل مكان وزمان ولكل الاوضاع والعلاقات الانتاجية والاجتماعية ، لاقامة الحلف الوطني الواسع المناهض للسيطرة الكولونيالية .

الحدود الفاصلة

وأمام هذه المؤشرات السياسية العامة وقفت الاحزاب الشيوعية في مؤتمرات الاممية الشيوعية المتعاقبة لتضع الحدود الفاصلة بين أنصار السياسة الشيوعية الحقة وانصار الاتجاهات التصفوية الانتهازية اليمينية ، والانتهازية اليسارية . وشنت الاممية الشيوعية نضالا حازما ضد اكثر من اتجاه تصفوي منحرف أشرنا في الحلقة الاولى الى التروتسكية كاحد اطراف هذا الاتجاه . والى جانب الاتجاه التروتسكي المعادي للسياسة الصحيحة التي حددتها المنطلقات النظرية والمبادىء الاساسية للاممية الشيوعية حيال مسألة الجبهة الوطنية المتحدة المعادية للكولونيالية فقد مثل رئيس الوفد الهندي في مؤتمرات الاممية الاولى روي دورا تصفويا اخر خلفيته النظرية وتعبيراته العملية لا تتجاوز الانحطاط في الفكر التروتسكي .

فبينما سارت الاممية الشيوعية في سياستها تجاه شعوب البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة على خطى السياسة اللينينية المقرة في المؤتمر الثاني للاممية والتي تقول ، ان هناك في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة حركات وطنية عليها واجبات ومهمات قومية عامة هي دون شك ديمقراطية بمضمونها ، انطلقت زمرة تروتسكي وروي من موقع معادي لسياسة بناء الجبهات الوطنية المتحدة المعادية للكولونيالية مغلفة موقفها التصفوي هذا بشعارات «يسارية انعزالية» لم يكن من الصعب كشفها وادانتها . لقد عارضت هذه وغيرها من الزمر الخارجة عن الخط اللينيني في بناء الجبهات الوطنية المتحدة بطبقاتها الاجتماعية الاربع ، العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية وسائر عناصرها المعادية للامبريالية ، كضرورة تاريخية لا غنى عنها لانتصار النضال الوطني الديمقراطي في مرحلة التحرر الوطني التي تمر بها البلدان الخاضعة للسيطرة المباشرة وغير المباشرة للامبريالية، ونظرت لذلك بمواقف يجدر تحديدها من جديد ، لما لهذه المواقف في بعض جنباتها من وجه شبه بمواقف فرق « يسارية » في المنطقة التي نعيش فيها :

السياسة الانعزالية اليسارية من روي الى تروتسكي

١ – في المؤتمر الرابع للاممية الشيوعية وقف المندوب الهندي روي يخطىء الموقف اللينيني في مسألة الجبهة الوطنية المتحدة المعادية للامبريالية مدعيا انذاك ١٩٢٥ ان المرحلة الاولى من النضالات الوطنية قد انتهت وان مرحلة من الصراعات الطبقية العنيفة والحاسمة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة قد بدأت ، خالطا على طريقة تروتسكي بين مهام الثورة الوطنية المعادية للامبريالية ، والتي هي في جوهرها ديمقراطية المهام والواجبات ، وبين مهام الثورة الاشتراكية ومتجاوزا بذلك مرحلة تاريخية كاملة . فبينما تتطلب الثورة الاشتراكية شروط نضال تحددها علاقات انتاج مختلفة عن تلك السائدة في البلدان المستعمرة والمتخلفة ، وتلاحما نضاليا بين العمال والفلاحين بقيادة البروليتاريا وحزبها الشيوعي ويكون هدفها هو اسقاط ديكتاتورية البرجوازية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا على انقاضها ، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تتطلب هي بدورها شروط نضال تحددها علاقات انتاج غير متطورة بنفس المستوى وتحالفا وطنيا عريضا على قاعدة برنامج عمل ديمقراطي على رأس جدول اعماله انهاء السيطرة الاجنبية والاضطهاد القومي . ان الخلط بين مهام الثورتين يقود الى انحرافات خطيرة والى استعداء طبقات وفئات اجتماعية ويفقد القوى الثورية القدرة على رسم استراتيجية صحيحة وتحديد الاهداف المرحلية للنضال كما والهدف الرئيسي والقوى الفاعلة والمشاركة في النضالات الوطنية عبر مراحل الصراع مع العدو الرئيسي وحلفائه في الداخل .

٢ – كما وقف روي ، وهذا شأن تروتسكي ايضا ، يدافع عن تغليب التناقضات الطبقية على التناقضات مع السيطرة الامبريالية ، باعتبار ان التناقضات الطبقية في ظل الظروف القائمة انذاك تحتل في النضال الجماهيري وزنا اكبر من ذلك الذي يحتله الاستعباد الكولونيالي. وأوضح ان هذا الموقف خاطىء كيفما نظر له ونظر اليه ، لا لانه يعادي الخط اللينيني الذي يحارب صبغ التيارات التحررية البرجوازية الديمقراطية في البلدان المتخلفة الخاضعة للسيطرة المباشرة وغير المباشرة للامبريالية بالصبغة الشيوعية فقط بل ولانه يقود نظريا وعمليا الى العدمية الوطنية ايضا. هذا بالاضافة الى استعدائه البالغ الخطورة لفئات وطنية لها مصلحة مباشرة في الثورة الوطنية الديمقراطية .

٣ – رغم ان روي حاول فرز البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة الى ثلاث مجموعات، تتمتع الاولى بدرجة من التطور الراسمالي أبرز ميزاته وجود برجوازية تتمتع بوعي طبقي متقدم وطبقة عمالية تكتسب بالتدريب وعيا طبقيا ، وتمتاز الثانية بسيادة علاقات انتاج من نمط اقطاعي وشبه اقطاعي والثالثة باشكال تنظيمية بدائية في بنائها الاجتماعي ، فقد بقي تنظيره هذا يمثل انحطاطا في الفكر التروتسكي، الذي ينظر الى برجوازية البلدان المستعمرة بمنظار من نوعه الواسعة ليستنتج بعدئذ تجانسها وخيانتها ، متناقضا في هذا مع كل فهم ديالكتيكي لا لتعارض المصالح بين فئات هذه البرجوازية ومن ثم بين بعضها وبين الامبريالية فقط ، بل ولاكثر المقولات اللينينية حول الموقع المزدوج والصفات المزدوجة لبرجوازية هذه البلدان ايضا .

ان استعداء الطبقات والفئات الاجتماعية، التي تلعب العامل الوطني وتلعب مصالحها المستقلة والمستقلة بشكل جزئي ايضا عن مصالح السيطرة الامبريالية هو في حقيقته خط تروتسكي مغامر يقود الى الحاق اكبر الاضرار بالحركة الوطنية المعادية للامبريالية ويغرقها في صراعات داخلية ضارة . لقد كان خط تروتسكي يقول : « بالنسبة للبلدان التي تمتاز بتأخر تطورها البرجوازي ، خاصة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، فان الثورة الدائمة تعني الا حل للمهام الديمقراطية ولقضايا تحررها الوطني الا بواسطة ديكتاتورية الطبقة العاملة ، كقائدة للشعب المضطهد وقبل كل شيء لجماهير الفلاحين » . غير ان بريق الجمل التروتسكية لا يستطيع أن يحجب الاشعاع الفكري لسياسة الاممية الشيوعية في هذه المسألة بالتحديد ، والتي عبر عنها رئيس الوفد الصيني في المؤتمر السابع للاممية في تعقيبه على تقرير الرفيق جورجي ديمتروف حول الجبهة الوطنية المتحدة حين قال : « ان حكومة مستندة الى جبهة متحدة معادية للامبريالية هي في حقيقتها ديمقراطية ومعادية للامبريالية وليست أبدا ديمقراطية ثورية لطبقة العمال والفلاحين فالى جانب ممثلي البروليتاريا هناك ممثلون لطبقات اخرى يناضلون في سبيل التحرر القومي » .

٤ – ان سياسة استعداء الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية التي نظر لها تروتسكي طويلا قد تجاوزت حدود تعيين « الموقع الحياني » للبرجوازية بشكل عام وتعدتها الى تحقير دور الجماهير الفلاحية في الثورة الوطنية الديمقراطية . وغلفت التروتسكية خلافها مع الاممية الشيوعية في مسألة التحالف الثوري بين العمال والفلاحين في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي بسياسة مغرقة في انعزاليتها لا تعير موازين القوى الطبقية الفعلية ولا درجة تطور وسائل وعلاقات الانتاج ذلك الاهتمام الذي أعارته اياها سياسة الاممية الشيوعية. وبدل ان تركز على هذا الحلف الثوري أفرطت وغالت في مديحها للطبقة العاملة الى ذلك الحد ، الذي لا يعير ، على طريقة البرجوازي الصغير القصير النفس ، درجة تطور وسائل وعلاقات الانتاج والوزن الفعلي للطبقة العاملة أي اهتمام . وأصبح الامر بالنسبة للتروتسكية لا يتوقف على درجة التطور الاجتماعي – الاقتصادي للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وآثار ذلك على دور الطبقات الوطنية المعادية للامبريالية ، بل يتوقف بالدرجة الاولى والاخيرة على التماسك السياسي للطبقة العاملة ، متجاهلة ان التماسك السياسي هذا لا يمكن ان يوجد خارج حدود التماسك الاجتماعي ، الذي يشترط بدوره درجة تطور متقدمة ، وان نسبيا على الاقل ، في العلاقات الانتاجية . ومن هنا جاء التشدق التروتسكي بالدور القيادي للطبقة العاملة ، لا لان التروتسكية تؤمن بالدور القيادي للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ، بل لانها في جوهرها اتجاها برجوازيا صغيرا يغطي عجزه في الاسهام بالمعارك الوطنية والطبقية وراء اطنان الجمل المفرطة في انعزاليتها ولفظيتها الثورية . والى جانب عجز مثل هذه الاتجاهات لا في المساهمة بالمعارك الوطنية والطبقية فقط بل وفي فهم الدور التاريخي للطبقة العاملة في مجرى عملية التطور الاجتماعي – الاقتصادي ببعدها التاريخي الانساني ، فان عجزها في تجنيد الحلفاء الطبيعيين والمرحليين في النضالات الوطنية والطبقية وفي فرض قيادة الطبقة العاملة في مجرى الصراع الفعلي في جميع مراحله افدح بكثير .

ان الرفيق جورجي ديمتروف كان مصيبا جدا في نقده لجميع التيارات الانعزالية والبرجوازية الصغيرة المغامرة والقصيرة النفس حين خاطبها في الوثيقة التاريخية المقدمة الى المؤتمر السابع للاممية الشيوعية قائلا :

« ينبغي احراز قيادة الحزب الشيوعي في معرك الطبقة العاملة . ولا حاجة لنا الى التشدق بدور الشيوعيين القيادي ، بل علينا ان نستحق بعملنا الجماهيري اليومي وبسياستنا الصائبة ، وان نكسب ثقة الجماهير العمالية. ولا سبيل الى ذلك الا اذا حسبنا في سياستنا نحن الشيوعيين حسابا جديا للمستوى الفعلي لوعي الجماهير الطبقي ولدرجة ثوريتهم وتقييمنا للوضع الملموس بروية وامعان ، لا على أساس أهوائنا بل على أساس ما هو حاصل فعلا . وعلينا ان نسير خطوة فخطوة ، وبأناة عملية انتقال الجماهير الواسعة الى مواقف الشيوعية » .

كما كان ديمتروف مصيبا جدا حين وجه تحية المؤتمر الى السياسة الحكيمة للحزب الشيوعي الصيني في بناء الجبهة الوطنية المتحدة المناهضة لليابان ، حيث قال :

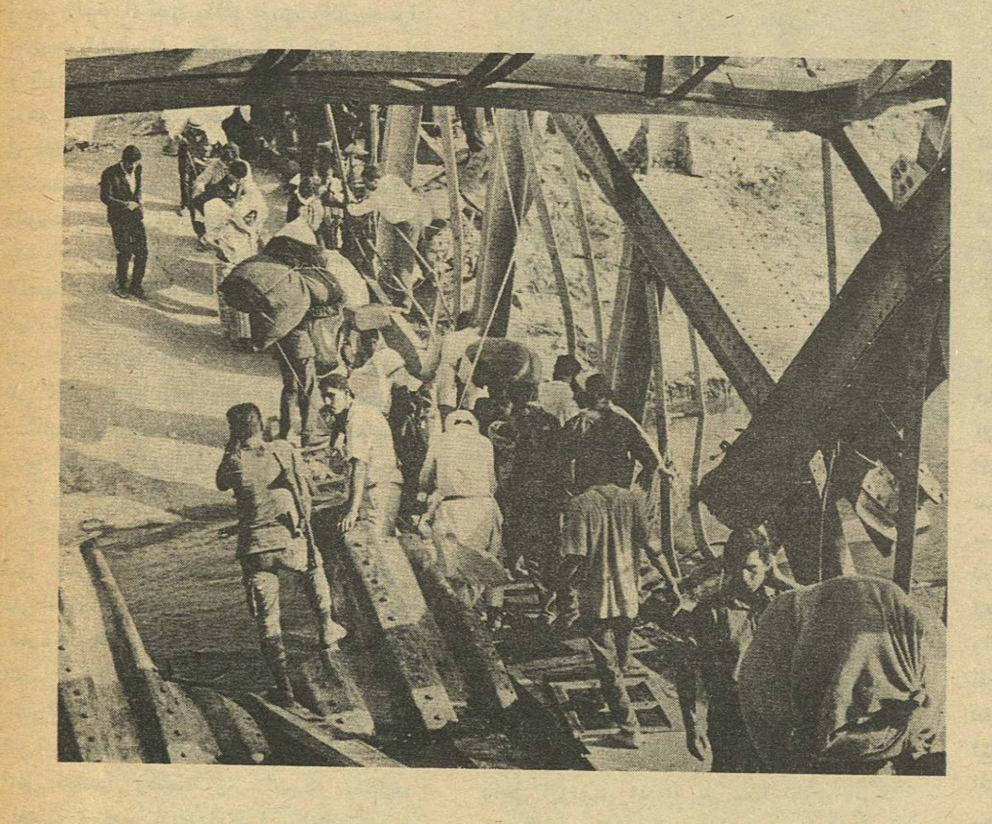
« نؤيد خطة حزبنا الشيوعي الصيني الشقيق والمجاهد بكل شجاعة واقدام في سبيل خلق أوسع جبهة ضد استعمارية ممكنة للنضال ضد المغتصبين اليابانيين وأعوانهم الصينيين الخونة ولجمع صفوف كل القوى المنظمة الموجودة في أراضي الصين المستعدة للقيام فعلا بنضال حديدي جبار في سبيل انقاذ بلادها وشعبها » .

سامي شاهين

في العدد القادم
سياسة الجبهة الوطنية المتحدة في الصين

سياسة اسرائيل تجاه الاراضي المحتلة

العمل العربي وتصفية قضية اللاجئين



هذا هو الجزء الثاني والاخير من مقال « سياسة اسرائيل تجاه الاراضي المحتلة » . وقد سلط الجزء الاول – الذي نشر في العدد السابق – الضوء على ربط اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي وعلى سياسة الجسور المفتوحة ... والجزء التالي يركز على مسألتين أساسيتين :
العمل العربي وتصفية قضية اللاجئين

تستوفي العلاقة الامبريالية الكولونيالية بين اسرائيل والمناطق المحتلة شروطها نتيجة العملية الاستغلالية لليد العاملة العربية التي تسخرها اسرائيل في خدمة تنمية اقتصادها . وينتقل ما يقارب ٦٠ الف عامل عربي صباح كل يوم من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل داخل اسرائيل . وتشكل هذه الفئة ما يقارب ٣٠٪ من القوة العاملة في المناطق المحتلة (والتي يقدر عددها حاليا بحوالي ٢٠٠ الف) وما يقارب نصف القوة العاملة التي تمارس العمل المأجور (والتي يقدر عددها بحوالي ١٢٠ عامل) .

ان أهمية هذه الكتلة الضخمة من اليد العاملة العربية لا تاتي فقط من قيمة الفائض التي تنتجها لحساب الاقتصاد الاسرائيلي بل من واقع هذه الظاهرة السياسية والتي يتم بموجبها ربط العامل العربي بالتخطيط الاسرائيلي الرامي الى هضم المناطق المحتلة اقتصاديا والقضاء على المقاومة المسلحة بعزلها عن السكان . لقد نادى دايان وزير الدفاع الاسرائيلي والذي يلعب الدور الرئيسي في رسم سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة منذ البداية بتطبيق «الدمج الاقتصادي» بين هذه المناطق واسرائيل وبالسماح للعمال العرب بالعمل في اسرائيل ، على اساس ان تحقيق مثل هذا الدمج يخلق وقائع جديدة تلعب الدور الاول في تقرير الخارطة الجديدة لاسرائيل. ان معارضة راي دايان من قبل بعض الساسة الاسرائيليين (امثال سابير يوسف الموجي وحاييم جفاتي) يرجع الى تخوفاتهم من أن

يؤدي ضم مليون عربي جديد الى الاقلية العربية داخل اسرائيل الى تغير الطابع اليهودي لدولة اسرائيل في المستقبل بسبب ارتفاع الزيادة الطبيعية لدى السكان العرب على مثيلتها لدى السكان اليهود وتخوفا من أن يؤدي العمل العربي في اسرائيل الى ابتعاد العمال اليهود عن الاعمال اليدوية الشاقة بحيث يتحول المجتمع اليهودي تدريجيا الى مجتمع من « السادة » يعيش على حساب استغلال الايدي العاملة العربية . ان هذه المعارضة تنبع في الاساس من الطبيعة الاستعمارية للصهيونية والتي اعتمدت اعتمادا اساسيا على الاسلوب الاستيطاني – الاجلائي محافظة منها على النقاء العنصري للدولة الصهيونية وعلى خلق مجتمع طبقي متكامل الاطراف .

وقد أوضح هذا في الفترة الاخيرة وزير العمل الاسرائيلي يوسف الموجي الذي أعلن معارضته للسماح لمزيد من العمال العرب بالعمل داخل اسرائيل لقطف الحمضيات وصرح بان « اكثر من ٦٠ ٪ من العمل غير المهني في فرع البناء في اسرائيل يقوم به عرب المناطق » وقال ان هذا الوضع خطير وانه « في دولة يهودية يجب أن يعمل اليهود في جميع فروع الانتاج » وأظهر الموجي تخوفه من أن يؤدي تشغيل العمال العرب من المناطق « الى قيام العمال بالمبيت داخل الخط الاخضر وذلك يؤدي خلال فترة معينة اخرى الى الاقامة الدائمة ... » (اذاعة اسرائيل ١٤–١٠–١٩٧٢) .

ورغم هذه التخوفات فقد نجح دايان وأنصاره في تغليب الطابع الاستيطاني التوسعي للاستعمار الصهيوني على الطابع الاجلائي المتزمت في سياسة الحكومة الاسرائيلية . فنجح دايان في حمل الحكومة الاسرائيلية على تبني القسم الاكبر من افكاره وخططه ويرجع هذا ، كما ذكرنا ، الى حاجة البرجوازية الاسرائيلية الى اليد العاملة العربية والى مخططها الرامي الى فرض واقع معين على المناطق المحتلة تستطيع من خلاله اقامة علاقات اقتصادية بينها وبين الدول العربية .

ويخدم العمل العربي من المناطق دولة اسرائيل في المجالين الاقتصادي والسياسي . فمن الناحية الاقتصادية احدث الانفاق الكبير على الاغراض العسكرية وتوسيع الصناعات الحربية والتعبئة العسكرية لقسم كبير من القوة العاملة نقص في الايدي العاملة الاسرائيلية . ان توفر فرص للعمل داخل اسرائيل وحاجة العمال العرب لتامين حد أدنى لمعاشهم وخاصة وان الاسعار وتكاليف المعيشة ارتفعت ارتفاعا كبيرا وراء الاحتلال ، هو الدافع وراء ظاهرة العمل العربي في اسرائيل . ان شروط وظروف العمل الصعبة التي يعمل تحتها العمال العرب وخاصة الذين لم يحصلوا على اذن بالعمل والحسميات المرتفعة (حوالي ٤٠ ٪ من الاجرة) التي تخصم من اجورهم والتي لا يعود اليهم منها شيء وطبيعة الاعمال نفسها التي تتطلب جهدا جسديا شاقا (٥٥ ٪ من العمال العرب داخل اسرائيل يعملون في البناء، و ٢٦٪ في الزراعة و ١٢ ٪ في الصناعة و ٧ ٪ في الخدمات) . كل هذه العوامل تجعل التفسير القائل بان الدافع وراء الظاهرة هو مجرد الاغراءات المادية الاسرائيلية تفسيرا سطحيا .

ان الانتعاش الاقتصادي الحاصل الان في الاراضي المحتلة ناجم عن انخفاض نسبة البطالة انخفاضا جديا وعن زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين العرب نتيجة لانخفاض البطالة وزيادة العمل العربي داخل اسرائيل. ويصرف الجزء الاكبر من هذه القدرة الشرائية على سلع مستوردة من اسرائيل ويساهم هذا في المحصلة في زيادة قوة الاقتصاد الاسرائيلي على حساب القوة الانتاجية لاقتصاد المناطق المحتلة. ان عملية الاستغلال الطبقي التي يتعرض لها العامل العربي في اسرائيل تستثمر في تعميق وتثبيت القهر القومي الذي يتعرض له شعبنا. هذا لان العمل العربي يساعد على تنفيذ سياسة ترتيب اقتصاد هذه المناطق بشكل يسمح لاسرائيل بهضمها بسهولة ويساعدها أيضا – ضمن ظروف غياب تعبئة وتثقيف سياسي واضح وفي ظل الانحسار المؤقت للحركة الثورية العربية – على امتصاص قسط من النقمة المخزنة ضد الاحتلال والعدو القومي والى عزل المقاومة المسلحة ولو مؤقتا عن السكان . ومن هنا تبرز اهمية ان تتخذ حركة المقاومة من موضوع العمل العربي في اسرائيل موقفا محددا وواضحا وان تتعامل مع هذا القطاع العمالي الواسع على أساس برنامج سياسي مدروس ياخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المعيشية والاقتصادية والسياسية لاوضاع هذا القطاع يرمي الى تحويله الى جيش عمالي شعبي قادر على التحرك داخل اسرائيل نفسها .

المستوطنات الاسرائيلية

يوجد ترابط واضح بين عملية تفريغ الاراضي الزراعية من الفلاحين العرب والذي يتجلى في سياسة العمل العربي داخل اسرائيل وفي اعتماد اسرائيل سياسة تنمية قطاع الخدمات داخل المناطق المحتلة من جهة وبين سياسة التهويد وبناء المستعمرات التي تتبعها اسرائيل داخل الاراضي المحتلة من جهة أخرى وقد استولت اسرائيل على مناطق واسعة في غور الاردن واقامت مستعمرات عديدة في مرتفعات الجولان ، كما قامت بتفريغ قطاع غزة من اللاجئين ونقلهم الى اماكن اخرى في العريش والضفة . وتعمل اسرائيل الان على انشاء مدينتين مجاورتين لمدينتي الخليل واريحا لتشكيل « حزام امن » يحيط بالضفة الغربية ويتم بذلك مشروع آلون القديم . وقد اصبح لدى اسرائيل ما يزيد عن ٤٠ مستوطنة داخل المناطق المحتلة (عدا الاستيطان المديني في القدس واريحا) ولا يزال العمل جاريا على اقامة مستوطنات جديدة ودعم المستوطنات القائمة . وعلاوة على ذلك تقوم اسرائيل باقامة نواة لمدينة في الجولان وتخطط لاقامة مدينة شمالي العريش تتسع لربع مليون نسمة في عام ١٩٩٢ . وبهذا يكون بامكان اسرائيل تهويد قطاع غزة وتشغيل قسم من الفلاحين واللاجئين العرب كعمال في مشاريع صهيونية وفي نفس الوقت تطويق الاراضي العربية تطويقا محكما مما يبعد « الخطر الديموغرافي » العربي لان هذه المشاريع والمستوطنات تزيد من قدرة اسرائيل على استيعاب مهاجرين جدد وتوطينهم في المستعمرات والمدن الجديدة . وقد اعلنت مصادر رسمية اسرائيلية مؤخرا ان العدو الصهيوني رصد ٩ مليارات ليرة لمشاريع الاستيطان والتوسع في المشاريع الصناعية والزراعية في الاراضي المحتلة ، هذا عدا عن المليار ليرة التي تم استثمارها في هذه المناطق في السنوات الخمس الاولى من الاحتلال .

تصفية قضية اللاجئين :

تقوم اسرائيل، الى جانب عملها الاستيطاني، الى التخطيط والعمل على تصفية قضية اللاجئين العرب . فالسياسة الاسرائيلية ترى في هذا العامل عقبة أساسية في وجه فرض السلم الاسرائيلي . وقد بدات اسرائيل باخذ الخطوات الجدية لتنفيذ هذا المشروع منذ سنتين حين قامت بتاسيس ، كخطوة اولى ، صندوق « الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين » في ٣١–٥–١٩٧٠ . وتبدي الاوساط الامبريالية اهتماما جديا في هذا المشروع : فقد كلفت مؤسسة راند خبراء اسرائيليين بوضع تقرير يتعلق بتصفية قضية اللاجئين وخاصة سكان المخيمات . وأكد التقرير على أهمية تغير أوضاع المخيمات والغاء طابعها كمخيمات لاجئين وذلك بدمج سكانها – اقتصاديا وحياتيا واداريا – مع باقي السكان . كما تحدثت الصحف الاسرائيلية مؤخرا عن مشاريع حكومية لتصفية اوضاع اللاجئين وعن مشاريع لافراغ المخيمات تدريجيا عن طريق تقديم حوافز اقتصادية (تقديم مساكن باسعار رمزية) في مناطق بلدية قريبة من أماكن التشغيل الجديدة التي ستنشؤها الحكومة وعن طريق تحسين الخدمات العامة في المدن (صحة ، تعليم ...) لتنافس هذه خدمات وكالة الغوث ، ومنح أصحاب الاعمال في المخيم قروضا وتعويضات لنقل أعمالهم من المخيمات . وقد اوضحت مناقشات الصحف ان هنالك أوساطا دولية مستعدة لتمويل مشاريع تقوم بتصفية قضية اللاجئين ويقف على رأس هذه الدول الولايات المتحدة والمانيا الغربية (ملحق العدد (١٨) لنشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية – سبتمبر ١٩٧٢) . وقد أوضح موشيه كرمل، وزير المواصلات سابقا وعضو الكنيست حاليا عن كتلة المعراخ في دافار (٢٥–٨–٧٢) سبب اهتمام اسرائيل بقضية اللاجئين بقوله : « ان حل مشكلة اللاجئين هو مصلحة اسرائيلية خالصة . اذ ان استمرار مخيمات اللاجئين على وضعها الراهن ... من شانه ان يحافظ على العداء الشديد لدولة اسرائيل وينمي كراهية كبيرة لها » .

وفي قطاع غزة تمهد اسرائيل بخطوات سريعة لضم القطاع اليها نهائيا . وقد وضعت اسرائيل خطة يتم تنفيذها خلال خمس سنوات لدمج القطاع بشكل نهائي . وبموجب هذه الخطة بدأت السلطات الاسرائيلية بتصفية وضع مخيم رفح (اكبر مخيمات القطاع) وفق المشروع الذي أعده طاقم كبير من الاخصائيين الاسرائيليين ويعتمد هذا على اخلاء ٤٠ ٪ من سكان المخيم واسكانها في وحدات سكنية جديدة وضم الباقي الى مدينة رفح . ويشكل وجود ما ينيف على ٢٢٠ ألف لاجىء في القطاع مصدرا للقلق الاسرائيلي المستمر بسبب كون هذه الكتلة البشرية مصدرا هاما للمقاومة المسلحة الصلدة والعنيدة في القطاع ، ولهذا أخذت اسرائيل بتخفيف « كثافة السكان » وذلك بشق الشوارع العريضة وبهدم البيوت ونقل سكانها . فقد تم هدم ١٦٠ منزلا واجلاء ١٦٠٥ عائلات من مخيمي الشاطىء وجباليا . ويقدر عدد الذين رحلوا الى مناطق اخرى بحوالي ٦٥ ألف نسمة .

وقد تم تحديد ٣٠ ألف دونم من الاراضي في القطاع لاقامة كيبوتسات ومستوطنات يهودية عليها . هذا عدا عن الاراضي التي استولى عليها العدو في جنوبي سيناء . وهكذا يتم تقطيع أوصال القطاع وتحويله من كتلة واحدة متماسكة سياسيا واقتصاديا واداريا الى قطع متناثرة محاصرة تسهل على سلطات العدو حراستها ومراقبتها . ان طرد الشوا يبرز مدى تصميم والحاح اسرائيل على المضي في مخطط تهويد القطاع وضمه اليها نهائيا ، فلم يعد مشروع حسين – آلون ، والذي تبناه الشوا – كافيا لاشباع الاطماع الصهيونية. فبعد ان فرغت اسرائيل من تنفيذ مشروع آلون بدأت تتخذ سلسلة من الخطوات لتنفيذ مشروع دايان الذي يطالب بدمج جميع المناطق المحتلة الى الدولة الصهيونية . وتحويل هذه المناطق الى « كانتون » محاصر ومن ثم الى « بانتوستان » عربي .

● ● ●

ان عناصر السياسة الاسرائيلية التي تم تحديدها في هذا المقال تشكل صورة موضحة يبدو منها جليا أن العدو الاسرائيلي – بتأييد ودعم من الامبريالية العالمية وخاصة الولايات المتحدة – لا يعتزم التخلي عن اي ارض احتلها . ان الوقائع والتحولات التي تقوم اسرائيل بخلقها في المناطق العربية المحتلة (بعد ١٩٦٧) وتصريحات ساسة اسرائيل من أمثال دايان وبن غوريون تشير كلها وبشكل واضح وحاسم أن اسرائيل تقوم باستغلال الجو السياسي القائم والذي يتحدث عن التسويات السلمية والسياسية لاستكمال خلق الحقائق في الارض المحتلة ومواجهة العالم بالامر الواقع وهو آن هذه الاراضي اصبحت اراضي اسرائيلية . فاسرائيل تعتبر واقع « اللاسلم واللاحرب » واقع تسوية جزئية ، وتخطط على أساس « ان اية تسوية لن تكون أقوى من الواقع الذي ينشأ خلال الستة أعوام الاخيرة » حسب قول وزير دفاعها .

لقد بات واضحا ان شعار التسوية السلمية الذي تسير من تحته قوى الرجعية العربية ، وقوى التفاهم مع الغرب، وهي القوى المضادة للثورة ، لا تخدم سوى المشروع الامبريالي – الصهيوني الرامي الى انهاء وتصفية قوى الثورة في المنطقة وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية واشباع نهم الصهيونية التوسعي . ولهذا يتوجب على القوى الوطنية الثورية في المنطقة ان تعمل على اغلاق طريق التسوية نهائيا هذا بمحاصرة وتصفية مواقع قوى التسوية هذه والتوجه والاعداد لحرب تحرير وطنية ضد العدو القومي والطبقي .

سميح عاشور

مؤتمر «التنمية» الأردني :

حل للتردي الاقتصادي المتفاقم أم إرتماء متزايد في أحضان الامبريالية

دعت الحكومة الاردنية الى مؤتمر اقتصادي خصص لمناقشة وتمويل خطة التنمية الثلاثية ٧٣ – ١٩٧٥ ولبت الدعوة ٢٦ دولة و١٨ منظمة دولية واقليمية ومنظمات ووفود اخرى تمثل ٢٤ مؤسسة .

وأطلقت الحكومة الاردنية اسم « شركاء في التنمية » على المؤتمر الذي عقد بين ١١ و١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي . فما هي دلالات وأبعاد هذا المؤتمر ، وهل يحقق المؤتمر النتائج التي يرهنها النظام به لحل المأزق الذي يعيشه الاقتصاد الاردني ؟

كي نتمكن من تحديد الاجابات والحلول التي يقدمها النظام الاردني عبر خطة التنمية المذكورة لا بد من رسم صورة للوضع الاقتصادي الراهن .

أولا : من المعروف ان أحداث ايلول ١٩٧٠، قد اظهرت على نحو جلي عمق الازمة الاقتصادية والتركيب الهش للبناء الاقتصادي الاردني ، وخاصة بعيد احتلال اسرائيل للاراضي العربية خلال حرب ١٩٦٧ ومنها الضفة الغربية . فاراضي الضفة الغربية كانت تسهم في مجموع الانتاج الزراعي بالنسب التالية : ٦١٠٥ ٪ من الفواكه ، ٨٥ ٪ من انتاج الزيتون ، ٤٥ ٪ من مجموع انتاج الخضار ، ٢١٠٣ ٪ من المحاصيل الشتوية ، ٤٩ ٪ من المحاصيل الصيفية . ٢٣٠١ ٪ من الحبوب ، و٣٥ ٪ من الانتاج الحيواني . كذلك كان هناك ٥٤٠٣ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية ، و٩٢ ٪ من الاستثمارات السياحية . وقدرت انذاك الخسارة من العملات الصعبة بحوالي ٢٦ مليون دينار .

ان ما مر يشير الى الاهمية النسبية لمختلف القطاعات الاساسية في الضفة الغربية بالنسبة للنظام في الاردن . وكما هو معروف فلم يكن من شان النظام أن يعنى باعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، بما يكفل تمتين الوضع الاقتصادي وبناءه على اسس أكثر استقرارا ، ولا كان من شانه أن يسهم بفعالية في الاستعداد لطرد المحتلين ، وانما على العكس من ذلك ظل طيلة السنوات الخمس الماضية يقود البلاد من هاوية الى اخرى ، سواء في سياسته الاقتصادية أم على مستوى الاستعداد لاستعادة الاراضي المحتلة.

ان المساعدات العربية الرسمية التي قررت في مؤتمر الخرطوم ، والمساعدات العينية والمالية الاخرى ، والانفاق العام الذي رافق تواجد القوات العراقية والسعودية والمقاومة ، كفلت تغطية الخلل العام الذي يعانيه الاقتصاد بقطاعاته المختلفة ، كما غطت التوجهات غير التنموية وغير الانتاجية التي ظلت تحكمه ، حتى بعد احتلال الضفة الغربية . لذلك فما أن انتهت معارك أيلول ١٩٧٠ ، وما ترتب عليها من خروج المقاومة كليا في تموز ١٩٧١ ، وخروج القوات العربية وخروج الاردن من الجبهة الشرقية ، حتى بدأت معالم الازمة الاقتصادية ، والتي كفلت المساعدات العربية تاجيلها منذ الحرب ، تظهر بوضوح .

تفاقم الازمة الاقتصادية ..

وهكذا واعتمادا على المصادر الرسمية كانت الاوضاع الاقتصادية تتفاقم بالشكل التالي :

– انخفاض متوسط معدل الزيادة السنوية في الانتاج القومي الى ٣٠٨ ٪ (٦٧ – ١٩٧١) في حين كان هذا المعدل قد وصل الى زيادة سنوية تقدر بـ ١١ ٪ بين سنتي ٥٤ – ١٩٦٦ . وهكذا فان الزيادة المتحققة في الانتاج الزراعي لم تزد على ١ ٪ ، الصناعة والتعدين والكهرباء والماء ٤٠٦ ٪ ، الانشاءات ٥٠٤ ٪ ، الخدمات ٥ ٪ .

– خسارة في الدخل السياحي من ١١٠٣ مليون دينار عام ١٩٦٦ الى ٣٠١ مليون دينار ١٩٧١ .

– انخفاض تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج من حوالي ١٣ مليون دينار عام ١٩٦٦ الى حوالي ٥ مديين دينار عام ١٩٧١ .

– زيادة اعتماد الموازنة العامة على المعونات المالية الخارجية ، فقد بلغت ٥٠٠٤ ٪ من مجموع الايرادات العامة عام ١٩٧١ (ما عدا القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية)

– تراكم في العجز التجاري السنوي ، وعدم تعويض جزء هام منه مما انعكس على ميزان المدفوعات بعجز متكرر كانت ارقامه على النحو التالي : عام ١٩٦٩ : ١١ مليون دينار . ١٩٧٠ : ٥٠٣ مليون دينار ، ١٩٧١ : ١٥٠٣ مليون دينار .

اما بعيد أيلول ١٩٧٠ ، فقد اتخذ تفاقم الازمة الاقتصادية وتيرة أسرع من قبل ، فقد تعرضت المحاصيل الزراعية للكساد وأصاب النشاط الاقتصادي عامي ١٩٧٠ – ١٩٧١ شلل عام أدى الى توقفه كليا طيلة شهرين عام ١٩٧٠ ، حيث توقف تصدير الفوسفات والخضار والصادرات الاخرى عبر سوريا والعراق . وتوقف الشحن عبر بيروت . وارتفعت كلفته عن طريق العقبة . وقد ارتبط بهذه الازمة مظاهر البطالة والتسريح الكيفي للعمال من المؤسسات الخاصة والعامة ، وصلت في عدد كبير منها الى نسبة تزيد عن ٩٠ ٪ وارتفاع تكاليف المعيشة ، وازدياد التحصيلات الحكومية من الضرائب غير المباشرة مما كانت له اثار اجتماعية ضارة جدا بالفئات الشعبية والفقيرة .

ازاء هذا التفاقم العام للازمة الاقتصادية، والتردي الذي أصاب كافة القطاعات ، وأثار ذلك على المداخيل الحكومية (انقطاع معظم المساعدات العربية ، نفاذ احتياطي الدولة من العملات الاجنبية ، حدود اعتماد الحكومة على مصادر دخل محلية بديلة (سندات التعمير ، قروض من القطاع الخاص ، تحصيلات ضريبية)) اتجه النظام للخروج من ازمته العامة لوضع خطة تنمية اقتصادية سريعة وقصيرة الامد (ثلاث سنوات) ، لاعادة ترتيب اوضاعه في ظل تفكك عربي عام وارتداد يميني وعزلة سياسية ، عدم وصول النظام حتى الان لحل مشكلة الاراضي المحتلة ، تلكؤ الامبريالية الاميركية بوضع حل لازمة الشرق الاوسط ، ومن ثم عدم اعطاء النظام فرصة استعادة قواه على أسس أكثر استقرارا ... الخ .

ثانيا : كان الاطار السياسي والاقتصادي الذي حكم توجهات النظام لحل مشاكله المزمنة والمتفاقمة ، قد رسمته الاحداث التي تلت خروج المقاومة وتفكك الجبهة الشرقية وخروج النظام الاردني من المجابهة العربية العسكرية مع اسرائيل سواء القائمة فعلا أو المحتملة . وقد عنى هذا محليا ، انفضاض اطارات واسعة من البرجوازية التجارية والبرجوازية المتوسطة من حول النظام ، بالاضافة الى عداء الطبقات الفقيرة والكادحة له . ومن هنا كان اتكاء النظام في برنامجه الاقتصادي على البرجوازية في الجيش والادارة وعلى البيروقراطيين والتكنوقراط ، يعنى تبنيه لنهج هذه الفئات ، التي تتبنى اتجاه تعزيز دور الدولة وقطاعات الدولة في اعادة ترميم الاوضاع الاقتصادية ، وفي رقابتها واشرافها على فعاليات القطاع الخاص الذي ترك لها دورا هاما في الحياة الاقتصادية . وان كان لا يراهن عليه .

وقد كان الاتكاء على هذه الفئات والشرائح من البرجوازية في الادارة يرتبط برهان الاخيرة على الامبريالية التي لا تجد في برنامجها الاقتصادي منفذا لها بسواه .

الخطة .. من وصفى التل الى الامير حسن

وهكذا فقد بدأت جهود النظام – منذ حكومة وصفي التل – تنصرف الى وضع خطة اقتصادية ، وكان الامير حسن « الامير العصري » يترأس لجنة اعداد الخطة المكونة من رجال التكنوقراط في مؤسسات الدولة الاقتصادية (البنك المركزي ، المجلس القومي للتخطيط ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحث العلمي ... الخ) . وبعد مضي نحو عام (١٥ أيلول ١٩٧٢) أعلنت هذه الخطة أمام الملك في ندوة استمرت ٩ ساعات شرح فيها الامير حسن أمام رجالات الدولة وممثلي القطاع الخاص ومثلي النقابات البيضاء أوجه الخطة وأهدافها ، واستعدادهم للمشاركة فيها .

ثم تتالت الندوات الخاصة بالخطة أمام الدبلوماسيين الاجانب والعرب (١٢ أيلول الماضي) وأمام ممثلي الهيئات الدولية المتفرعة عن الامم المتحدة (١٩ أيلول الماضي) . ورافق اعداد الخطة وتلاها انشاء عدد من المؤسسات التي ستلعب دورا في تنفيذ أو مراقبة الخطة (مؤسسة التنمية الصناعية وهي المعنية بالاشراف والتوجيه في القطاعات الاقتصادية التابعة للدولة ، وانشىء بنك الاسكان ... الخ) كما وضعت عدة قوانين لها صلة بالخطة مثل قانون تشجيع الاستثمارات الاجنبية الذي نص على منح امتيازات كبيرة لرؤوس الاموال الاجنبية ، قانون خاص بالزراعة ، وينتظر ان توضع قوانين أخرى خاصة بالعمال ، وبالسياسة الضريبية وغيرها .

وكما يتضح من مشروع خطة التنمية الثلاثية ، فان النظام يراهن بها على تحقيق الامور التالية :

١ – زيادة الدخل القومي الى ٨ ٪ خلال مرحلة الخطة .

٢ – تخفيض العجز التجاري ، وتدعيم ميزان المدفوعات .

٣ – تخفيض الاعتماد على المساعدات

الخارجية واحلال الموارد المالية المحلية محلها.

٤ — زيادة فرص التوظيف وخلق أماكن عمل جديدة أمام ٧٠ الف مواطن .

٥ — توزيع مشاريع التنمية والخدمات على مناطق الاردن المختلفة .

وهي كما هو واضح عناوين الوضع الاقتصادي المتردي الحالي . فهل يستطيع النظام أن يحقق في الخطة الجديدة ما عجز عن تحقيقه ، لا بعد الحرب واحتلال الضفة الغربية فقط ، وانما قبل ذلك ؟

ان محاولتنا للاجابة على مدى جدية هذا الرهان ستنطلق من التجارب الانمائية السابقة أولا ، ومن الوضع الحالي ومن طبيعة هذه الخطة كبرنامج اقتصادي يعكس دلالات سياسية ، لا على الصعيد المحلي فحسب وانما على صعيد المنطقة ، وبما يرتبط بالصراع العربي — الاسرائيلي والقضية الفلسطينية .

تقدم التجارب الانمائية الاردنية السابقة ذكريات موجعة للنظام الاردني ، فمن جهة كانت كافة خطط التنمية هذه ، حافلة بالاخطاء سواء على صعيد التقديرات المغلوطة أم على صعيد طبيعتها المتراصفة ، أي كونها ركاما من المشاريع غير المترابطة ، وهذه الصفة تشمل البرنامج الزراعي للسنوات الخمس (٥٣ — ١٩٥٤ ، ٥٧ — ١٩٥٨) ، برنامج التنمية الخمسية (١٩٦٢ — ١٩٦٧) والبرنامجين لم ينفذا ، وبرنامج التنمية للسنوات السبع (٦٤ — ١٩٧٠) .

ومن جهة ثانية ، كانت هذه البرامج تستند الى رهانات غير صحيحة كما هو الحال مع البرنامج الزراعي للسنوات الخمس ، الذي قدرت تكاليفه بـ ٤٣،٨ مليون دينار اقترح أن تمول من القروض البريطانية ، وبعد اجراء تعديل اساسي عليه خفض تكاليفه الى ١٣،٧ مليون دينار وافقت بريطانيا عليه ورغم ذلك انتهى المشروع نهاية أليمة جدا ، عندما لم تقدم بريطانيا سوى ٤،٨ مليون دينار أي ما يقل عن ١٠ ٪ مما قدر له في أول مرة . بيد انه حتى المبلغ التافه الذي قدمته الحكومة البريطانية (٤،٨ مليون) لم ينفق على القطاع الزراعي فقد انفق منه في هذا القطاع أقل من مليون دينار اردني ، فيما حول المبلغ الباقي الى الموازنة الاردنية السنوية .

ومن ضمن هذه الرهانات المغلوطة ، التقدير الذي اعطي لمساهمة القطاع الخاص في برنامج التنمية للسنوات السبع ، حيث افترض مساهمة هذا القطاع بـ ١٣٠ مليون دينار خلال فترة البرنامج ، بيد ان المساهمة الحقيقية بقيت متواضعة جدا ، الى الحد الذي دفع رموز البرجوازية في الادارة للتشكي من تلكؤ القطاع الخاص عن اداء دوره ، وتوجيه الانتقادات اليه .

لقد انتهت البرامج الانمائية المذكورة الى الفشل ، للاسباب السابقة ولاسباب تتعلق ببنية النظام ، وعدم وجود اداة وظيفية عقلانية تتجه بالتنمية الى الامام . وهذه التجارب تعلم ان الامبريالية غير مستعدة لتمويل برامج انمائية ، لان الأردن كان وما زال ليس موضع استثمار واستنزاف اقتصادي مباشر ، ولان الامبريالية مستفيدة من ترك البلاد ببناء اقتصادي مفكك وغير متوازن . كما تعلم ان البرجوازية المحلية ليست مستعدة لوضع استثمارات بعيدة المدى في مشاريع انتاجية ، بل معنية بالاستثمارات المضمونة والسريعة المردود . وأخيرا فان الفساد الاداري ، والانفاق غير العقلاني والرشاوي والسرقات ، وقلة الانتاجية هي صفات ملازمة لاجهزة الدولة ، مما يجعلها غير موضع رهان في تنفيذ مشاريع انمائية تعيد تركيب الاقتصاد الوطني على أسس أكثر ثباتا واستقرارا . هذه الدروس هل تلغيها او تضيف اليها خطة التنمية الثلاثية من جديد ؟

« التظاهرة الاقتصادية »

ما من شك ان الوضع الاقتصادي بلغ من التردي ما لا يحتمل التاجيل ، وهذا هو — بالضبط — الدافع الاساسي لوضع خطة قصيرة الامد ، وهو الدافع الذي حمل النظام الى القيام بهذه « التظاهرة الاقتصادية » في عمان ، وهو أخيرا الدافع الذي يجعل الملك يذهب بعيدا ، الى حد اصطحاب بعض الوفود بطائرة الهليكوبتر التي يقودها بنفسه بجولات فوق بعض المناطق .

ان التقديرات الرسمية لموارد الخطة تفسر هذه « التظاهرة الاقتصادية » عبر مؤتمر التنمية ، حيث حددت وسائل تحصيل موارد الخطة على النحو التالي :

١ — القيام باستثمارات في المشاريع والقطاعات الاقتصادية (وهذا يفسر صدور قانون جديد لتشجيع الاستثمارات الاجنبية بتسهيلات واعفاءات خيالية ، ويفسر دعوة نحو ٢٤ مؤسسة أجنبية خاصة) .

٢ — الاعتماد في التمويل على :

أ — القطاع العام ، حيث ينتظر ان يؤمن ٩٩،٦ مليون دينار بوفر حكومي سنوي يبلغ ١،٠٤٤ مليون دينار — كما يساهم الاقتراض الداخلي بـ ٤٧،٧ مليون دينار .

ب — المساعدات : وقد قدر ان تؤمن ١٦،٥ مليون دينار عن طريق مساعدات ثنائية ودولية عينية ونقدية .

ج — القروض : تساهم في تامين ٥٣ مليونا .

د — القطاع الخاص : يؤمن ٧٩،٤ مليونا من مجموع الاستثمارات .

هـ — قروض ومساعدات خارجية للقطاع الخاص قدرت بـ ٨ ملايين دينار .

ان التقديرات المباشرة الخارجة من داخل مؤتمر التنمية ، كما نقلها « مراسل النهار » في عمان ، على لسان بعض الخبراء الاجانب تشير الى وجود عجز « بلغ ٨٠ مليون دينار لكثرة المشاريع وقلة الموارد » (النهار الاقتصادي ١٩ تشرين الثاني الحالي) . وعلى الرغم من انه ليس واضحا اين هو النقص في الموارد ، فمن الواضح ان التقديرات الخاصة بمساهمة القطاع الخاص (نحو ٨٠ مليون دينار) مبالغ فيها ، ولا يمكن ان تتحقق ، سواء من خلال معرفتنا بتجارب التنمية السابقة أم بالاوضاع الحالية التي يعيشها القطاع الخاص .

وليس بنا حاجة الى انتظار انباء استعداد الدول والمؤسسات المعنية بالمساهمة بتمويل خطة التنمية ، وحجم هذا التمويل ، فمن الواضح ان الاستثمارات المنتظرة ، في قطاع الاسكان (اعادة توطين سكان المخيمات في الاغوار ، والمشاريع الاسكانية الاخرى) ، وفي قطاع المواصلات والنقل ستغطى من قروض ومساعدات امريكية والمانية غربية وبريطانية ، لما لهذه المشاريع من أهمية استراتيجية لهذه الدول ، ولما لها من أهمية سياسية على صعيد القضية الفلسطينية .

كما تشير بعض المؤشرات الى أن بعض البلدان الاوروبية الغربية (السوق الاوروبية) معنية بتمويل مشاريع زراعية ، لحاجتها للخضار المنتجة في الاغوار . كما ان بعض الانباء يشير الى مساهمات بعض الشركات اليابانية والاميركية والالمانية الغربية والبريطانية في بعض الصناعات وفي استخراج مواد تعدينية . ومن المنتظر أن تسهم بعض المؤسسات المتخصصة وتلك المتفرعة عن الامم المتحدة في تمويل مشاريع زراعية وتعليمية وهناك مؤسسات أميركية مثل كير ، فورد فاونيشن ... أبدت استعدادها لتمويل بعض مشاريع الخدمات الصحية والاحصائية والتربوية .

وبشكل عام ، فان الخطة قد وضعت باعتبارها القيام بمشاريع عديدة (٣٠٠ مشروع) تستجيب لحدود وطبيعة الموارد الممكنة سواء من الدول الامبريالية ، أو من الشركات الرأسمالية الغربية ، او من المؤسسات الدولية والخاصة والخيرية أو من دول الخليج ... الخ . بغض النظر عن حدود استجابة الخطة لحاجات اعادة تركيب الاقتصاد الوطني على أساس أكثر استقرارا وثباتا .

ان النتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من خطة التنمية ومن مؤتمر التنمية ، هي ان البرجوازية في الادارة سوف تصبح عبر اشرافها على مواقع اقتصادية أكبر ، ذات وزن سياسي كبير ، كما سوف يزداد تدخل الدولة واشرافها على الاقتصاد . ومن جهة ثانية فان الامبريالية سوف تستجيب لتمويل المشاريع التي تهمها مباشرة ، اي المواصلات والنقل ، والاسكان، كما انها سوف تجد نفسها مطالبة بدعم وضع النظام الاقتصادي ، ووضع حد لتدهوره ، لحاجتها له في المناطق الاخرى (الخليج العربي وعلى حدود سوريا والعراق) ولضرورة ضبطه الاوضاع الداخلية ومنع أي تحرك جماهيري .

ومن جهة ثالثة ، فان الخطة تفترض عدم نشوء مجابهة مسلحة على خطوط وقف اطلاق النار الحالية ، وتفترض عدم دخول الاردن في المجابهة المسلحة ، وعدم دخول قوات مقاتلة اليها (المقاومة وأية جيوش عربية أخرى) ، وهي بذلك تعكس المناخ السائد في النظام ، تجاه الاراضي المحتلة ، والتي تشير الى أن الرهان الوحيد للنظام هو رهان على سوية سلمية برعاية الامبريالية وباتفاق مع اسرائيل .

ان كلمة الملك في افتتاح مؤتمر التنمية تؤكد هذا الاتجاه ، كما ان حديث الامير حسن لا يحمل أي التباس ، فقد قال : « كان قرارنا بعقد هذا المؤتمر لبنة الاساس لانفتاحنا على العالم ... وان خطة التنمية الثلاثية ستسهم في تامين الاستقرار في المنطقة » !

وفي الاحتفال الذي جرى لافتتاح خط سكة حديد حطية — العقبة الممول بقروض المانية غربية ، قال الامير حسن مؤكدا سياسة النظام : « لقد طلب مني أن افتتح المشروع أما بتفجير الغام أو بقيادة جرافة ، ففضلت قيادة الجرافة لما في ذلك من معاني البناء والاعمار بدلا من الهدم والتخريب » (!!) .

واخيرا فان المؤتمر الذي لم تشارك فيه غالبية الدول العربية باستثناء السعودية ودول وامارات الخليج ، واعتماده على الدول الامبريالية او تلك الدائرة في فلكها، يشير الى أن رهان النظام كان وما زال على الامبريالية والرجعية العربية

الانتخابات الأميركية

ماكغفرن : أو الاصلاحية في المجتمع الاحتكاري

● كان فشل ماك غفرن في انتخابات الرئاسة الاميركية منتظرا . فعلى صعيد انتخابات الرئاسة بحد ذاتها وهي الحاسمة بالطبع كانت الاستفتاءات تشير الى رجحان كفة نيكسون ، على الرغم من الصعود الهائل الذي عرفه ماك غفرن في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي ، ولم يتغير ذلك الا في حدود ضئيلة منذ تموز (تاريخ تعيين ماك غفرن مرشحا للحزب الديمقراطي) .

هذا يعني ان الاعمال غير القانونية التي قام بها الجهاز الانتخابي لنيكسون والحزب الجمهوري (نهب الاموال العامة ، فضيحة « واترغيت ») خلال الصيف والاخطاء التي ارتكبها ماك غفرن في اختيار نائب رئيسه (قضية ايغلتون) وعملية التلطيف لمواقفه « الراديكالية » التي كانت اساس شهرته ، ليواجه معارضة اجنحة واسعة من حزبه (اصبحت تعرف « بالديمقراطيين المؤيدين لنيكسون ») مخيبا امال بعض الفئات الراديكالية ، كل هذه التعرجات لم تؤثر على نتيجة الانتخابات الا بشكل محدود .

اما الموضوعان الرئيسيان اللذان تجمعت حولهما شعارات الحملة الانتخابية ، فقد عبرا عن الظروف التي تعيشها الولايات المتحدة منذ بضع سنوات ، وشكلا اساس ما سمي « ظاهرة ماك غفرن » ، (دون ان يمنع ذلك نيكسون من استغلالها لصالحه عبر خطوات وتكتيكات بارعة) .

وهذان الموضوعان هما حرب الفيتنام — وعبرها السياسة الخارجية للولايات المتحدة والوضع الاقتصادي والاجتماعي الناشيء في البلاد نتيجة الازمة العاصفة بهذه الدولة الامبريالية الكبرى .

ان هذه الازمة هي التي جعلت من الاصلاحي ماك غفرن مرشحا للحزب الديمقراطي ، أي ممثلا ليسار حزب اوسع انتشارا من الحزب الجمهوري وأكثر التصاقا منه بجمهور الناخبين.

ولكن هذه الازمة ذاتها هي التي تفسر الفشل الذريع الذي مني به ماك غفرن وتفضح لا واقعية الحلول التي يطرحها (وهي اساسا لا واقعية الاصلاحية في مجتمع احتكاري امبريالي كالولايات المتحدة) والتي لم ينتج عنها سوى دفع للفئات الوسطى نحو نيكسون.

فازمة المجتمع الاميركي هي قبل كل شيء وعلى الصعيد الداخلي ، مشكلة الاقلية السوداء (١١ بالمئة من السكان) التي تعاني من القهر العرقي ومن الاستغلال الطبقي المضاعف كونها تشكل الفئات العمالية الاشد تعرضا للاستغلال ولازمة البطالة (العاطلون عن العمل ما يزيد على ١١ بالمئة من السود) والنتائج الاخرى لتسلط الاقلية الاحتكارية (مخدرات — جرائم — بغاء ...) . وهي أيضا مشكلة المثقفين وخاصة الطلاب والشباب التي تطالها قبل غيرها أزمة المجتمع الايديولوجية والناتجة عن انهيار مثل « الحلم الاميركي » التي ارتبطت بمرحلة صعود رأسمالية الدولة الاحتكارية في الولايات المتحدة (الديمقراطية ، الدفاع عن الحرية في الداخل والخارج ، تأليه الفرد ، والتكنيك والعلوم) والتي تصطدم منذ سنوات بواقع الحرب الامبريالية والاستغلال في الخارج (فيتنام) وبالاستغلال المشابه للاقلية السوداء في الداخل وبالبطالة التي تطال الشباب والقمع والعنف الرجعيين وأخيرا في الاستخدام القسري للعلوم والاكتشافات التقنية لصالح عمليات الاستغلال والحروب الامبريالية التي تقوم بها الاقلية الاحتكارية .

وقد شهدت أعوام النصف الثاني من الستينات تناميا في وعي فئة واسعة من المجتمع الاميركي النساء اللواتي كن يخضعن — وراء ستار من المساواة القانونية والسياسية — وهي النساء التي كانت تخضع فعليا ، لوضع هامشي وثانوي ان في ما يتعلق بالانتاج (أجور منخفضة) أو بالمساهمة في الحياة السياسية والاجتماعية (دور محصور في الاطار العائلي ، حظر عمليات الاجهاض) وقد ربطت هذه الفئة قضيتها بقضايا « الاقليات » الاخرى المقهورة والمطروحة على هامش المجتمع (حركة السود — الطلاب ...) .

وتفاقمت الازمة الاقتصادية الكامنة منذ سنوات (ركود — انخفاض قيمة العملة ...) بسبب الحرب الفيتنامية والصعوبات التجارية والمالية الناتجة عن منافسة قوى اخرى داخل المعسكر الامبريالي (الدول الاوروبية — اليابان) وأدت الى تجدد نشاط الحركة العمالية في السنتين الماضيتين الذي عبر عن نفسه في تكاثر عدد الاضرابات العمالية وتزايد حدتها .

وتضاف الى هذه المشكلات التي عصفت بالولايات المتحدة في النصف الثاني من الستينات الحركات والتظاهرات المناهضة لاستمرار الحرب في فيتنام ، في الوقت الذي تصاعدت فيه نسبة الخسائر الاميركية في الارواح ، وقد لعبت هذه الحركات دورا هاما في تبديل السياسة الاسيوية والفيتنامية للادارة الاميركية وفي تعرية التبريرات التي تحاول ان تغلف بها سياستها الخارجية (« حماية العالم الحر »).

لكن عناصر الازمة هذه لم تكن لتؤدي الى وضع ثوري نتيجة عوامل موضوعية وذاتية عدة تؤجل في امكانيات الحسم : فغياب الجمهور الواسع للطبقة العاملة الاميركية عن الساحة يرجع في الاساس الى القدرة المستمرة لنظام رأسمالية الدولة الاحتكارية على استيعاب الشرائح العليا من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى ، رغم الازمة وعوامل الركود .

وأدى القمع الشديد الذي لحق بحركة السود على أثر تصاعد نضالها الثوري واندلاع التظاهرات من اجل الحقوق المدنية والانتفاضات داخل المدن في أعوام الـ ٦٦ — ٦٧ — ٦٨ . الى تفتيت معظم التنظيمات السياسية للسود . وهذا القمع مستمر باشكال أخرى : السجن والتهديدات . وفي الوقت ذاته بذلت محاولات لاستيعاب حركة السود عبر خلق طبقة من الرأسماليين السود وتشجيع عملية الترقي الاجتماعي « للانتلجنسيا » السوداء لتحويلها الى نخبة مرتبطة بالمصالح البرجوازية الاحتكارية (البيضاء) — وهي محاولات كان محكوما عليها بالفشل في ظل الاوضاع الاحتكارية السائدة .

واخيرا ، نتج عن التعديل الذي ادخله نيكسون ، في السياسة الفيتنامية (انسحاب تدريجي للقوات البرية وعدم زجها في المعارك مما يؤدي الى تضاؤل الخسائر في الارواح) أن انحسرت التحركات والتظاهرات المناهضة للحرب ، ولكن دون ان يعني ذلك زوالها .

وقد نجحت هذه العوامل في التخفيف من حدة حركات الاحتجاج والرفض التي سيطرت على الحياة الاميركية حتى نهاية الستينات . كما ساعدت النظام على استيعاب هذه التحركات المختلفة ، الامر الذي عبر عن نفسه في اختيارها مرشحا من اليسار الاصلاحي في الحزب الديمقراطي تواجه به نيكسون ؛ في ظل غياب محور صلب تتمحور حوله ويتولى قيادتها في اتجاه ثوري وجذري — وهو دور يعود اساسا الى الطبقة العاملة السوداء بفئاتها الاكثر ثورية .

كانت الازمة قد طالت بشكل خاص قسما واسعا من الجمهور الانتخابي التقليدي أو المقبل (٢٥ مليون من الناخبين الجدد والشباب بسبب تخفيض سن الانتخاب الى ١٨ عاما) للحزب الديمقراطي : السود ، العمال ، المثقفين الشباب ... وكان الحزب ينوي الاحتفاظ بهذه الفئات مهما كلف الامر ، وهي التي أمنت له أكثرية في الكونغرس وأكثرية في انتخابات الرئاسة أيام روزفلت (٣ ولايات) كما كان ينوي اجتذاب أصوات الناخبين الجدد من الشباب وأصوات النساء التي كانت تظهر في انتخابات ٧٢ ، للمرة الاولى ، كعامل هام. ويعكس برنامج ماك غفرن الانتخابي تطلعات هذا التيار الاصلاحي ، وان كان مؤتمر الحزب قد رفض عددا من التوصيات والتعديلات المقدمة — حول ضرورة تأمين دخل سنوي عائلي من ٦٥٠٠ دولار (*) وحق الاجهاض للنساء ، والقضاء على سياسة التفرقة العنصرية على صعيد المدارس . كان رفض هذه التعديلات شرطا للحفاظ على توازن الحزب . الا انه ادى الى ابتعاد عناصر راديكالية عن ماك غفرن ، هذا اذا استثنينا العناصر اليمينية المتطرفة في الحزب والمعارضة لسياسة « الدمج العنصري » (انصار والاس) . وقد تضمن البرنامج فيما يخص السياسة الخارجية ، تعهدا بانهاء الحرب في فيتنام ووقف عمليات القصف والانسحاب الكلي والتوقف عن دعم حكم « ثيو » ، وتخفيض ميزان المدفوعات العسكرية الى ثلثيه في غضون ٤ أعوام (أي ٨ مليارات من الدولارات سنويا) . كما نص البرنامج على زيادة الضرائب على الاغنياء بشكل ملحوظ ومحاربة وسائل التهرب من دفعها ، وعلى زيادة الاموال المخصصة للتقديمات الاجتماعية زيادة واسعة .

وقد أرعب هذا البرنامج الوهمي والخرافي الفئات الوسطى والبرجوازية الاحتكارية ووسع صفوف ما سمي « بالديمقراطيين المؤيدين لنيكسون » . ولم يتمكن من كسب الاصوات اليهودية التي أخافها مشروعه في تخفيض ميزان المدفوعات العسكرية ، فلم تقنعها كل مزايداته حول دعم اسرائيل والصهاينة ، وهو لم يتمكن حتى من كسب القطاعات الواسعة في المجتمع الاميركي المؤيدة لوقف الحرب . (ومنها فئات واسعة من البرجوازية الاحتكارية التي لا ترى لها أية مصلحة في استمرار حرب خاسرة) ، فاستطاع نيكسون بمناورته البارعة أي الوصول الى عقد اتفاقية مع جمهورية فيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة ، وفي الوقت نفسه تأجيل أو تعليق تنفيذ هذه الاتفاقية والاشارة الى احتمال تجدد المحادثات استطاع نيكسون ان يجتذب لنفسه المؤيدين لنهاية « مشرفة » للحرب ، كما اجتذب الفئات الداعية الى استمرار الحرب الاستعمارية في الوقت ذاته .

ان الفشل الذريع الذي لحق بالمرشح الاصلاحي ماك غفرن انما يدل بوضوح على الطابع الخرافي للاصلاحية في ظل المجتمع الاحتكاري الاميركي ، أي لا واقعية احتمال تغيير تقدمي يتم من داخل النظام نفسه .

(*) ان الدخل المتوسط للعائلة البيضاء ٦٥٠٠ دولار سنويا ، بينما هو ٣٥٠٠ دولار للعائلة السوداء .



نص للينين: حول الاضرابات

اكتسبت الاضرابات أهمية متزايدة بالنسبة للطبقة العاملة اللبنانية في الاونة الاخيرة . وقد بين اضراب عاملات وعمال معامل غندور الاخير ، والاضراب العام الذي اعلنته الطبقة العاملة استنكارا لمجزرة السلطة بحقهم ، المستوى الرفيع الذي بلغته هذه الاضرابات ، كما بين قوتها وفاعليتها كوسيلة نضالية . ننشر فيما يلي مقالا تعليميا هاما للينين حول الاضرابات ، كتبه في المنفى في أواخر عام ١٨٩٩ ، في فترة تصاعدت خلالها حركة الاضرابات العمالية في روسيا . وكان معدا كجزء أول من ثلاثية يتناول الجزءان الاخران منها تحليلا للقوانين المتعلقة بالاضرابات في روسيا وأساليب قيادتها . الا أن لينين ، كما يبدو ، لم ينجز الا المقال الاول الذي نشر عام ١٩٢٤ وصدر في الجزء الرابع من « مؤلفاته الكاملة » . وفيه يستخلص لينين مغزى الاضرابات والدروس التي تعلمها للطبقة العاملة وفاعليتها كوسيلة نضالية . الا انه يحذر من جهة ثانية ، من خطر اعتماد الاضرابات وسيلة وحيدة لنضال الطبقة العاملة ، داعيا الى مواصلة الجهود لتنفيذ المهمة المركزية للعمال الواعين طبقيا : مهمة بناء حزب الطبقة العاملة الاشتراكي ، القادر وحده على قيادة نضالها من أجل تحررها والشعب كله معها .

● خلال السنوات الاخيرة ، تزايد عدد الاضرابات العمالية في روسيا بشكل واضح فلم يعد يوجد مقاطعة صناعية واحدة لم تشهد عدة اضرابات . أما في المدن الكبيرة ، فالاضرابات لا تتوقف . طبيعي اذن أن يتزايد اهتمام العمال الواعين طبقيا والمناضلين الاشتراكيين بمعنى هذه الاضرابات وأساليب قيادتها والمهام التي تطرحها على المناضلين الاشتراكيين المساهمين فيها .

سنسعى فيما يلي الى عرض الخطوط العامة لافكارنا حول هذه القضايا . في مقالنا الاول ، ننوي معالجة الدلالة العامة للاضرابات بالنسبة لحركة الطبقة العاملة ، ونتناول في المقال الثاني قوانين مناهضة الاضرابات في روسيا ، ونخصص المقال الثالث لعرض الطريقة التي قيدت وتقاد فيها الاضرابات في روسيا والموقف الذي يجب أن يتخذه تجاهها العمال الواعون طبقيا .

لماذا تقوم الاضرابات ؟

لا بد ، في البداية ، من البحث عن تفسير لاندلاع الاضرابات وانتشارها . ان كل من يتذكر الاضرابات من تجربته الشخصية أو يسمع عنها من تقارير الاخرين أو من الصحف ، يلاحظ فورا ان الاضرابات تندلع وتنتشر حيث تنمو المصانع الكبيرة . وبالكاد نجد واحدا من المصانع الكبيرة التي تشغل المئات (وأحيانا الالاف) من العمال ، لم يندلع فيه اضراب واحد على الاقل . عندما كان عدد المصانع الكبيرة في روسيا قليلا ، كانت الاضرابات قليلة . ولكن منذ أن أخذت المصانع الكبيرة تتكاثر بسرعة في المقاطعات الصناعية القديمة وفي المدن والقرى الناشئة حديثا ، بدأت الاضرابات تتكاثر وتسارعت وتيرتها .

لماذا يؤدي الانتاج الصناعي الكبير دائما الى قيام الاضرابات ؟ لان الرأسمالية تحمل معها دائما صراع العمال ضد أرباب العمل ، وعندما تكون وحدات الانتاج كبيرة ، يتخذ هذا الصراع بالضرورة شكل الاضراب .

هذا قول يحتاج الى تفسير .

الرأسمالية هي التسمية المعطاة لذلك النظام الاجتماعي حيث الارض والمصانع والادوات وغيرها بحوزة عدد قليل من مالكي الارض والرأسماليين ، بينما غالبية السكان محرومة من الملكية ، أو بالكاد ، ومضطرة لان تؤجر نفسها كيد عاملة . ان مالكي الارض وأصحاب المصانع يستأجرون العمال الذين ينتجون هذه السلعة أو تلك لبيعها في السوق . وأصحاب المصانع لا يدفعون للعمال الا الاجور التي تكفيهم للبقاء على قيد الحياة هم وعائلاتهم ، في حين ان كل ما يفيض من أنتاج العامل عن هذا المقدار ، يذهب الى جيب صاحب المصنع بوصفه ربحا . من هنا ، ففي ظل الاقتصاد الرأسمالي ، يتحول معظم الشعب الى عمال مأجورين لسواهم ، لا يعملون لانفسهم وانما لارباب العمل لقاء اجور . فطبيعي اذن أن يسعى أرباب العمل دائما الى تخفيض الاجور ، فبقدر ما ينخفض المبلغ الذي يدفعونه لعمالهم ، بقدر ما ترتفع ارباحهم . ويحاول العمال ، من جهتهم ، تحصيل اعلى أجور ممكنة لكي يوفروا لعائلاتهم الغذاء الكافي والكامل ، ويعيشون في مساكن لائقة ، ويرتدون الثياب التي يرتديها سائر البشر ، بدلا من أن يرتدوا ثياب الشحاذين . لذا ينشب صراع دائم بين أرباب العمل والعمال حول الاجور . فرب العمل حر في استئجار من يريد من العمال ، لذا فهو يسعى وراء ارخص العمال . والعامل ، من جهته ، حر في تأجير نفسه لاي رب عمل يريد ، لذا فهو يسعى وراء رب العمل الذي يدفع أعلى الاجور . ان العامل يساوم رب العمل دائما ، ويناضل ضده ، حول الاجر ، أكان يعمل في الريف أو المدينة ، أكان يؤجر نفسه لمالك الارض أو الفلاح الغني أو المقاول أو صاحب المصنع .

استحالة النضال الفردي

ولكن ، هل يستطيع العامل أن يناضل بمفرده ؟ ان حجم الكادحين آخذ بالنمو . الفلاحون ينهارون اقتصاديا ويهاجرون من الريف الى المدينة أو المصنع . ومالكو الارض وأصحاب المصانع يستخدمون الالات التي تحرم العمال من عملهم . فيتزايد عدد العاطلين عن العمل في المدن ، وعدد المتسولين في القرى . ويساهم هؤلاء الجياع بدورهم في تخفيض الاجور أكثر فأكثر . وهكذا يصبح من المستحيل على العامل أن يناضل بمفرده ضد رب العمل . فاذا هو طالب باجور معقولة أو قاوم تخفيض اجره ، يهدده رب العمل بالطرد ، قائلا انه يوجد العديد من الجائعين ينتظرون على بوابة المعمل ، وان هؤلاء يسعدهم العمل باجر منخفض .

عندما ينهار الناس اقتصاديا الى درجة توافر عدد كبير من العاطلين عن العمل في المدن والريف ، وعندما يجمع أصحاب المصانع الثروات الهائلة ويخنق أصحاب الملايين المالكين الصغار ، يصبح العامل الفرد مسلوب القوة كليا أمام الرأسمالي . اذ ذاك يستطيع الرأسمالي أن يسحق العامل كليا ، ومعه زوجته وأولاده ، وأن يدفعه الى موته المحتوم عبر عبودية العمل . واذا أخذنا كمثال عما نقوله المهن حيث العمال لم يتمكنوا بعد من كسب حماية القانون لهم ، فلا يستطيعون بالتالي مقاومة الرأسماليين ، نجد انهم يعملون ساعات طويلة غير معقولة ، تبلغ أحيانا ١٧ الى ١٩ ساعة يوميا ، ونرى أطفالا لا يتجاوزون الخامسة أو السادسة ينهكون انفسهم في الشغل ، نجد جيلا من العمال الجائعين دائما يموتون تدريجيا من الجوع . وابرز مثال على ذلك العمال الذين يكدحون في بيوتهم لحساب الرأسماليين ، غير ان أي عامل يستطيع أن يتذكر عددا من الامثلة الاخرى . حتى في ظل العبودية والقنانة ، لم يشهد الشعب العامل قهرا ببشاعة القهر الذي يعاني منه في ظل الرأسمالية حيث لا يقوى العمال على المقاومة ولا يستطيعون كسب حماية القوانين التي تحد من عسف وكيفية أرباب العمل .

ولكي يمنع العمال تقهقر أوضاعهم الى هذا الدرك ، يبدأون بخوض نضال يائس . ولما كانوا يدركون ان أي عامل فرد عاجز كليا ، وأن قهر رأس المال يهدد بسمعته كليا ، يبدأ العمال بالتمرد الجماعي ضد أرباب العمل . هكذا تبدأ الاضرابات العمالية . في البدء ، غالبا ما يفشل العمال في بلوغ مرامهم ، لانهم لا يدركون الهدف من نضالهم ، فيكتفون بتحطيم الالات وتخريب المصانع . وهم بذلك لا يريدون غير التعبير عن نقمتهم على أصحاب المصانع ، فيستنزفون قوتهم الجماعية للخروج من حالة لا تطاق ، لكنهم لا يدركون سبب بؤس وضعهم ولا يعون أهدافهم .

ويعبر العمال عن نقمتهم في البدء ، أينما كانوا ، بحركات تمرد معزولة — يسميها الشرطة وأصحاب المصانع في روسيا « عصيانات » — وتولد هذه التمردات ، في كل البلدان ، الاضرابات السلمية الى هذا الحد أو ذاك من جهة ، كما تولد نضالا شاملا من أجل تحرر الطبقة العاملة ، من جهة ثانية .

دلالة الاضرابات

ما دلالة الاضرابات (أو التوقف عن العمل) بالنسبة لنضال الطبقة العاملة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ،

يجب ان نلقي أولا بأول نظرة شاملة الى الاضرابات تحيط بكافة جوانبها . قلنا ان اجر العامل يتقرر بناء على اتفاق بينه وبين رب العمل . ولما كان العامل الفرد ، في هذه الظروف مسلوب القوة كليا . فبديهي أن يخوض العمال نضالا مشتركا من أجل نيل مطاليبهم . مما يضطرهم الى تنظيم الاضرابات أما لمنع ارباب العمل من تخفيض الاجور وأما للحصول على زيادة على أجرهم . والواقع ان كل بلد يسوده النظام الرأسمالي لا بد وان تقوم فيه اضرابات عمالية . وفي كل مكان — في بلدان أوروبا واميركا — يشعر العمال بعجزهم عندما يكونون مشتتين ، ذلك انهم لا يستطيعون مقاومة أرباب العمل الا موحدين ، باللجوء الى الاضراب أو بالتهديد به . ومع نمو الرأسمالية ، مع تكاثر المصانع الكبيرة واتساع عملية قضاء الرأسماليين الكبار على الرأسماليين الصغار ، تزداد الحاجة الى مقاومة العمال المشتركة ، لان البطالة تتفاقم وتحتدم المنافسة بين الرأسماليين مما يدفعهم الى انتاج سلعهم بأرخص كلفة ممكنة (وشرط ذلك تخفيض اجور عمالهم) ، في الوقت ذاته الذي تحتد تقلبات الصناعة وتتصاعد الازمات . وعندما تزدهر الصناعة ، ويجني أصحاب المصانع الارباح الكبيرة ، لا يفكرون باقتسامها مع العمال . ولكن عندما تحل الازمات ، يسعى أصحاب المصانع الى تحميل العمال أعباء الخسائر التي منيوا بها . ولقد اعترفت معظم البلدان الاوروبية بضرورة الاضرابات . وحدها روسيا لا تزال متمسكة بقوانين بربرية ضد الاضرابات (وسوف نتناول هذه القوانين وكيفية تطبيقها في مناسبة اخرى) .

ان الاضرابات المتولدة من طبيعة المجتمع الرأسمالي نفسه ، تعلن بداية نضال الطبقة العاملة ضد المجتمع الرأسمالي . عندما يتصدى عمال أفراد محرومون من الملكية لرأسماليين أغنياء ، فهذا يعني عبودية العمال الكاملة . ولكن عندما يتحد هؤلاء العمال المحرومون من الملكية ، يتغير الوضع . اذ لا يستطيع الرأسماليون جني الثروات اذا هم لم يجدوا العمال الذين يرتضون بذل قوة عملهم على الادوات والمواد الاولية التي يملكون لانتاج ثروة جديدة . وطالما ان العمال يتعاطون مع الرأسماليين على أساس فردي ، فانهم سيظلون عبيدا حقيقيين مضطرين للعمل باستمرار من أجل جني الارباح لغيرهم مقابل الحصول على كسرة خبز ، ومجبرين على أن يظلوا الى الابد خدما مأجورين يعيشون حياة الاستكانة والخنوع . ولكن عندما يعرض العمال مطاليبهم بشكل مشترك ويرفضون الخضوع لذوي الجيوب المنتفخة بالمال ، يتحررون من عبوديتهم ويصبحون بشرا يرفضون ان يقتصر عملهم على اغناء حفنة من الكسالى ، ويطالبون بحياة لائقة ببشر . العبيد يطالبون بالتحول الى أسياد . يطالبون بان يعملوا ويعيشوا كما يريد الشعب الكادح ، لا كما يريده له مالكو الارض والرأسماليين . من هنا كانت الاضرابات مصدر خوف دائم بالنسبة للرأسماليين ، لانها الايذان بتقويض سيطرتهم .

« كل العجلات تتوقف ، اذا ما أرادت ذراعك القوية » — تقول الاغنية العمالية الالمانية . وهكذا هو الحال في الواقع . فالمصانع وأراضي الملاك العقاريين والالات وسكك الحديد ، وغيرها وغيرها ما هي الا عجلات في آلة جبارة ، آلة تستخرج مختلف أنواع السلع وتصنعها وتوصلها الى مقاصدها . وهذه الالة لا تتحرك الا بعمل العامل الذي يفلح الارض ويستخرج المعادن الخام وينتج السلع في المصانع ويبني المساكن والمحترفات وسكك الحديد . وعندما يمتنع العمال عن العمل ، تتهدد كل هذه الالة بالتوقف .

ان كل اضراب يذكر الرأسماليين بأن العمال ، وليس الرأسماليين ، هم الاسياد الفعليون — العمال الذين يرتفع صوتهم عاليا مطالبين بحقوقهم . وكل اضراب يذكر العمال بأن حالتهم ليست يائسة ، وبانهم ليسوا وحدهم . يكفي أن نلاحظ الاثر العظيم الذي تتركه الاضرابات ، على حد سواء ، في نفوس المضربين أنفسهم وفي نفوس عمال المصانع المجاورة أو الفرع الصناعي المعني بالامر . في الاحوال العادية ، يقوم العامل بعمله دون كلمة . لا يعاند رب العمل . لا يناقش وضعه . أما خلال الاضرابات ، فانه يؤكد مطاليبه بصوت مرتفع ، يذكر رب العمل بكل الاساءات التي يتعرض لها ، ليطالب بحقوقه . وهو لا يفكر بنفسه أو باجره وحده ، وانما يفكر بجميع زملائه الذين ألقوا أدواتهم وانتصبوا جميعا من أجل قضية العمال ، غير مبالين بالحرمان الذي قد يتعرضون له . ذلك ان كل اضراب يكبد الشعب العامل حرمانا قاسيا رهيبا لا يقارن الا بكوارث الحرب — عائلات تتضور جوعا ، خسارة الاجور ، الاعتقالات ، النفي من المدن التي يسكنها العمال وفيها يعملون . وعلى الرغم من كل هذا العذاب ، يضمر العمال حقدا لا يلين ضد اولئك الذين يتخلون عن زملائهم ويعقدون الصفقات مع أرباب العمل . على الرغم من كل هذا العذاب الذي تحمله الاضرابات ، يستعيد عمال المصانع المجاورة شجاعتهم عندما يشاهدون رفاقا لهم قد خاضوا غمار النضال : « ان اناسا يتكبدون كل هذه المشاق لكسر شوكة برجوازي واحد ، قادرون حتما على تحطيم سلطة البرجوازية بأسرها » ، هذا ما يقوله انغلز ، أحد كبار معلمي الاشتراكية ، في معرض حديثه عن اضرابات العمال الانكليز . وغالبا ما يكفي ان يضرب مصنع واحد ، لكي تقوم الاضرابات فورا في عدد كبير من المصانع . يا له من أثر معنوي ضخم تتركه الاضرابات في نفوس العمال ! ويا له من مفعول ضخم على العمال أن يشاهدوا رفاقا لهم وقد تحرروا من العبودية ، ولو مؤقتا ، وأصبحوا بشرا مساوين للاغنياء .

البقية في العدد القادم

تتمة صفحة ٢ : اليمن وكوبا

معسكرات تدريب لقوى الثورة المضادة وشن الاعتداءات بدعم مباشر من القوات النظامية ، لتكوين حزام عدواني يطوق جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وان الانتصارات المستمرة على قوى الغزو ، التي تحظى بدعم اقتصادي وسياسي وعسكري من الامبريالية والرجعية العربية ، تظهر العزم التام للشعب في اليمن الديمقراطية لحماية استقلاله ومكاسبه الديمقراطية والتطور الوطني الديمقراطي .

وابلغ الجانب الكوبي الى قادة التنظيم السياسي — الجبهة القومية — ارتياح الشعب الكوبي للانتصارات التي سجلها الشعب في اليمن الديمقراطية على القوى الرجعية والامبريالية .. ان الجانب الكوبي ليبني تاييده على الخطوات التي اتخذها الشعب والحكومة والتنظيم السياسي في مجرى عملية التصحيح ، ويثني على التدابير المتخذة والهادفة لتقوية وتطوير قوات الميليشيا والقوات الشعبية باعتبارها الدرع الاكيد للشعب في وجه الثورة المضادة ومخططات الامبريالية .

وانطلاقا من الاصالة الثورية التي تقوم عليها الثورة في اليمن الديمقراطية ، فان الجانب الكوبي يؤكد اقتناعه بضرورة تعزيزها لتصبح عمادا لحركة التحرير في شبه الجزيرة العربية وبقية ارجاء العالم العربي واشار الجانب الكوبي الى ان انتصار الثورة اليمنية شكل خطوة هامة في قضية اضعاف الاستعمار والاستعمار الجديد وتقوية التغييرات الراهنة في ميزان القوى العالمية واكد الجانب اليمني الديمقراطي على ان ذلك هو الطريق الوحيد الذي يتوجب على الشعب انتهاجه للوصول الى استقلاله الناجز والشامل .

وأعرب وفد اليمن الديمقراطية للشعب الكوبي عن تضامنه وتاييده للاسهامات الهامة التي قدمها في النضال العالمي المعادي للامبريالية ، ويعتبر كوبا حصنا منيعا ضد أعتى امبريالية وأكثرها عدوانا على البشرية .

ونوه وفد اليمن الديمقراطية بالتاييد المستمر الذي مثلته كوبا كنموذج للنضال التحريري لشعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

كما ان وفد اليمن الديمقراطية أدان الوجود غير الشرعي لقاعدة غوانتنامو التي تفرضها الولايات المتحدة على التراب الكوبي ، ويدعم المطلب المشروع للشعب والحكومة الثورية الكوبية في الغاء هذه القاعدة واستعادة اراضيها .

وبعد دراسة لتطورات الاحداث في الشرق الاوسط يعرب الطرفان عن اهتمامهما العميق بالوضع الذي أوجدته الامبريالية والصهيونية العالمية في هذه المنطقة ويدينان بحزم السياسة التوسعية لاسرائيل ، التي تمعن بدعم من حلفائها ، وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية في انتهاج سياسة العدوان واحتلال الاراضي العربية .

ويؤكد الطرفان تاييدهما الحازم للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من اجل استعادة حقوقه المغتصبة . كما يؤكدان على ان للبلدان العربية التي احتلت اسرائيل اراضيها ، الحق الكامل في النضال من اجل استعادة اراضيها .

وقد يشجب الطرفان الانظمة العربية التي تشكل ادوات للامبريالية في الاجهاز والتصفية الدموية لتطور نضال الشعب الفلسطيني وهما معا يؤيدان تاييدا نشطا النضال التحرري الذي تشنه القوى الديمقراطية ضد الانظمة الرجعية العربية ، ويوليان اهتماما خاصا بالنضال الشعبي المسلح للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ضد القوى الامبريالية والرجعية التي تسيطر على ذلك الاقليم سيطرة عسكرية وتستغل ثرواته النفطية الهائلة .

واثنى الجانب الكوبي على السلطة الثورية في اليمن الديمقراطية ، في موقفها الثابت فيما يختص بالقضية الفلسطينية وعلى التشجيع والتاييد اللذين بمنحهما للقوى الثورية الاخرى في المنطقة ، وتعبر اليمن الديمقراطية وكوبا عن تضامنهما وتاييدهما الكفاحيين لشعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا ، التي تجسد ببطولتها وتضحياتها وتصميمها على انتزاع استقلالها مثالا لشعوب العالم .

وأجمع الطرفان على استنكار الحرب البربرية العدوانية التي تشنها الولايات المتحدة الامريكية على الفيتنام .

وأعربا عن شجبهما للقصف الاعتباطي للمناطق الماهولة بالسكان وتلغيم انهار وموانيء جمهورية فيتنام الديمقراطية من قبل نيكسون المتمادي في عدم الاقرار بهزيمة سياسته العدوانية » .

ومضى البيان يقول :

● « ان امريكا اللاتينية ، بزخم من الثورة الكوبية الظافرة ومن تطور النضال وتوسع الجبهة المعادية للامبريالية ، قد غيرت اوضاع المؤخرة التي كانت الضمانة الرئيسية للامبريالية الامريكية على ممر العصور .. وان الطرفين يشيدان بالنهج الاممي للفدائي الشجاع الرفيق ارنستو تشي غيفارا الذي له من الاسهام الثوري ما يملأ أنصع الصفحات في سفر تحرير الانسانية ، والذي لافكاره النيرة ولافعاله المجيدة مغزى هاما للحركة المناهضة للامبريالية والتي نجد لها نموذجا يوميا في الارهاصات التي تنبيء بالتحرر الحتمي للانسان » .

وقال البيان :

● « وفيما يختص بنضال الشعوب ضد الامبريالية والرجعية ، وفي سبيل استقلالهما التام والناجز وفي نفس الوقت فانهما يعلنان عزمهما على النضال جنبا الى جنب مع البلدان الاشتراكية وبقية الاقطار الثورية والتقدمية من اجل الحفاظ على الاستقلال الوطني لشعوبها وتوطيد التقدم والاشتراكية والسلم .

الامبريالية فان اليمن الديمقراطية وكوبا تعلنان بانه لا توجد قوة في هذا العالم قادرة على تحطيم مشيئة شعب قرر السير قدما لصنع مصيره بنفسه .

ان الهزائم التي تكبدها الامبرياليون على ايدي الشعوب ، تثبت زيف النظرية التي تقول بان قوى الامبريالية لا تقهر .

ففي كل من المنطقتين قاومت الثورتان اليمنية والكوبية ، وبنجاح صفوف العدوان وغدتا نموذجين لدحض هذه النظرية .. بينما ما تزال فيتنام هي النموذج الدائم الذي يؤكد هذا يوما بعد يوم .

ان العصر الراهن هو عصر الشعوب ، وهو النهاية للتسلط الامبريالي . ويؤكد الطرفان على ضرورة تنمية وتوطيد مختلف اوجه التعاون بين حزبيهما وحكومتيهما واتحاداتهما النقابية وشبيبتهما وغيرها من المنظمات الجماهيرية ، لاضفاء فعالية اكثر على وحدة العمل الثوري في كلا البلدين . وكل ذلك انطلاقا من اقتناعهما بحقيقة ان تبادل التجارب ، وان التضامن الكفاحي بين البلدين يعجلان بنهاية الامبريالية ، ويسهمان اسهاما بارزا في نصرة قضية الثورة العالمية » .



في هذا العدد:

AL- HOURRIAH - № 598 - 4/12/1972 - بيروت - الاثنين ٤/١٢/١٩٧٢ - العدد ٥٩٨ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً

نحو تحديد العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي



الكلمة الأخيرة

مأزق النظام المصري ووضع الجيش

لا يمكن فهم الاحداث الجارية في مصر من اقالة الفريق صادق والوضع القلق في الجيش المصري الى مسألة « الفتنة الطائفية » الاخيرة، الا بارتباطها بالمأزق الذي يعيشه النظام المصري في حل المسألة الوطنية وتحرير الاراضي المحتلة ..

فبعد خمس سنوات ونصف أستنفد النظام المصري كل التجارب والاساليب وقدم مختلف التنازلات والتراجعات، وقدم مختلف الاعذار والاسباب لتأجيل مستمر لتحرير الاراضي المحتلة .. هذا ما جعل النظام محاصرا بضغط جماهيري متصاعد يتخذ تعبيرات مختلفة، من أنفجار صراعات جماهيرية (كالانتفاضة الطلابية في العام الماضي) الى أزمات داخل المؤسسة السياسية الحاكمة .

فالعجز عن الحرب من ناحية، والطريق المسدود الذي وصلت اليه مشاريع التسوية السلمية من ناحية اخرى .. كل ذلك يضغط على الطبقة الحاكمة فيجعلها تتخبط في مواقفها وقراراتها، وتتعدد ما بينها « الاجتهادات »، وتكثر الصراعات بالرغم من الاتجاه العام في التراجعات الذي يحكمها .

هنا تتضح حدود الخلاف الذي انفجر بين الفريق صادق والسادات حول تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . فقرار طرد الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات كان يمثل اتجاها عاما للبورجوازية الحاكمة في التراجع من أجل تسوية سلمية تجد مفتاحها مع أميركا ..

وكان كبار ضباط الجيش المصري يدفعون بهذا الاتجاه، ويوترون العلاقة مع الخبراء والمستشارين حتى كان قرار السادات بأبعادهم .. وكان واضحا ان قرار السادات تم تحت ضغط كبار ضباط الجيش، ولكن لم يكن هذا القرار مرتبطا فعليا بأي مشروع اميركي محدد لتسوية سلمية، كما تأمل الطبقة الحاكمة، انما كان يمثل تراجعا من تراجعاتها العديدة دون أن تجد بالمقابل أي حل قريب .. فالولايات المتحدة الاميركية كانت قد عبرت (باستمرار) عن أحد شروطها بجلاء الوجود العسكري السوفياتي عن مصر، ولكن التصلب الاميركي كان يظهر دائما أبعد من ذلك، فهو يريد « الاستسلام الكامل » وهو لا يريد الضغط على اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة، فاسرائيل القوية المحتلة لاراض عربية افضل ضمان للمصالح الاميركية بدلا من التورط الاميركي المباشر . ومن هنا ظهر طرد الخبراء السوفيات وكأنه « هدية مجانية » قدمها النظام المصري دون أن يحصل بالمقابل على اي حل او أي وعد رسمي اميركي محدد بحل قريب ..

أما الانفتاح على أوروبا (إقتصاداً وسلاحاً) فقد بدا انه محدود، ولا يقدم حلا فعليا، فأوروبا غير قادرة على ذلك بالرغم من مشروع السوق الاوربية المشتركة تجاه أزمة الشرق الاوسط وتأييد اوروبا لتنفيذ قرار مجلس الامن وضرورة انسحاب أسرائيل من الاراضي المحتلة الذي اعتبره الحكم المصري موقفا « معتدلا أو حياديا أو عادلا » !

فأوروبا الغربية يهمها اكثر ما يهمها فتح القناة وتأمين مصالحها في المنطقة التي تحاول الامبريالية الاميركية أن تبتلعها .. او ان تجعلها هامشية ..

ولم يبق من « أمل » أمام النظام المصري الا وعد اميركي غير محدد بأن انتظروا ما بعد معركة انتخابات الرئاسة وفوز نيكسون فيقوم الرئيس الاميركي بمبادرة جديدة ..

(هذا الوعد هو الذي جعل هيكل يخطيء توقيت طرد الخبراء السوفيات، حتى انه قال بعد ان كتب سلسلته الشهيرة التي مهدت للقرار انه كان يتوقع ان يكون ذلك في اواخر هذا العام بعد انتهاء الانتخابات الاميركية !) .

هذه المراوحة في الحلقة المفرغة التي كان يسميها هيكل « حالة اللاحرب واللاسلم » وضعت الطبقة الحاكمة المصرية في أزمة حادة .. فلا طرد الخبراء السوفيات شجع الاميركيين على حل عملي، ولا يبدو أن في الافق حلا قريبا .. وسط هذا المأزق كان الوضع الجماهيري يعبر عن نفسه بشتى أساليب التعبير التي يملكها، مما يجعل الحركة الشعبية في حالة تذمر واختمار لا بد أن يفرز تحركا ما .. او ينفجر في انتفاضات طلابية وشعبية .

وهذا ما يرعب الطبقة الحاكمة ويخيفها .

وينعكس هذا الوضع أيضا على الجيش .. فالجيش، بالرغم من انه العمود الفقري للنظام، تنعكس في داخله حدة الصراع الوطني والطبقي للجماهير المصرية، وتظهر فيه تناقضات ما بين كبار ضباط الجيش والضباط الشباب ..

وقد أزداد عدد الضباط الشباب بعد هزيمة ٥ حزيران والتحق عدد كبير من المتخرجين الجدد من الجامعات منتظرين أن يلعبوا دورهم الوطني لتحرير الارض، وهؤلاء الضباط الشباب الجدد لم يحصلوا بعد على الامتيازات التي حصل عليها « ضباط الهزيمة »، ولم يستطع النظام ان يستوعبهم كاملا، وهو باستمرار يعدهم بالمعركة وبالصبر، حتى يحين موعدها، وكان لبعض هؤلاء الضباط علاقة بالحركة الطلابية وبما يموج فيها من تيارات سياسية ووطنية وديموقراطية . وقد أزداد تململ هؤلاء الضباط الشباب في الفترة الاخيرة، وبدأت ظواهر مقلقة تحدث بينهم فهم يطالبون بالقتال وبالحل، وأكثر من ذلك بدأت تظهر بينهم بوادر غريبة من التمرد على « الانضباط العسكري » .. لقد أخذوا يتحدثون وأحيانا بصوت عال، عن المأزق، وعن ضرورة الحسم، وعن القتال .

واخذ الضباط الشباب يطرحون بعض الاسئلة المحددة :

لماذا طردنا الخبراء السوفيات ما دمنا لا نملك البديل، اذا كان الاميركيون لا يقدمون لنا حلا ولا يضغطون على اسرائيل فلماذا ننتظر منهم هذا الحل، لماذا لانضرب مصالحهم في مصر نفسها، تقولون اننا لا نستطيع، لماذا لا نستطيع، وماذا نفعل سوى ان نقدم لهم التنازل تلو التنازل ونفتح الباب دائما لهم .. ونقول بعد ذلك أنهم لا يقدمون لنا حلا !

تساؤلات كثيرة بدأ الضباط الشباب يطرحونها . وبدأ هذا التناقض بين الضباط الشباب (الوطنيين) وكبار الضباط يعبر عن نفسه تعبيرات مختلفة . ووجد السادات نفسه من جديد امام المأزق .. فها هو الجيش الذي يرتكز عليه حكمه والذي أصبح دوره السياسي متزايدا، وها هي الخلافات تنفجر داخل المجلس الاعلى للقوات المسلحة الذي أصبحت اجتماعاته هي المكان الذي تتقرر فيه «الامور والسياسات المصيرية».. ها هو الجيش في وضع قلق وغير منضبط .

وفي نفس الوقت كان الفريق صادق قد أخذ يلعب دورا سياسيا اكبر من حجمه كقائد للجيش، حتى انه أصبح خطرا على مركز نفوذ السادات في السلطة، وأخذت تتجمع كثير من القوى اليمينية والدينية (الاخوان المسلمون) حوله، كما انه كان يلتقي بالقذافي في ليبيا على أكثر من صعيد، ويحتمي بالتيار الليبي ويستمد منه نفوذا فوق نفوذ .. (والتيار الديني عموما يشهد الان انتعاشا ملحوظا، وقد عاد الاخوان المسلمون الى النشاط يستمدون من اتجاهات العقيد القذافي الدينية شرعيتهم الجديدة ..) .

على هذا الصعيد حدث الافتراق والصدام، فالسادات يريد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي كوسيلة ضغط امام الاميركيين الذين لم يقدموا له شيئا حتى الان .. والفريق صادق يريد الاستمرار في قطع العلاقات (فالاتحاد السوفياتي لن يقدم أي حل ولا فائدة ترجى منه ومعنى ذلك انه لا بد من الاعتماد على الحل الاميركي وحده مهما كان موقف الاميركيين الان) .

تلك هي حدود الاجنحة في النظام المصري وخلافاتها الاخيرة : كان الفريق صادق يمثل اكثر الاجنحة تشددا في العداء للاتحاد السوفياتي، واكثر الاجنحة يمينية في البورجوازية المصرية الحاكمة التي تريد العودة الى العلاقات الرأسمالية القديمة بالتعاون مع الغرب وأميركا ..

وكان السادات يمثل نقطة التوازن في التناقضات القائمة بينها، وأنعكاس التناقض الرئيسي مع الجماهير المصرية عليها ..

كان السادات يقدم لها « حلا مؤقتا متوازنا » في الظروف الحالية وهذا « سر » أنتصاره على الفريق صادق !.

واذا كان الفريق صادق قد أقيل، وأبعد عن قيادة الجيش، الا أن «جناحه» يضرب بجذوره في صلب النظام المصري ومصالح الطبقة الحاكمة فيه، فالتراجع هو الطريق الوحيد الذي تملكه طبقة لا تقوم مصالحها الا بالخوف من حرب التحرير الشعبية ومن يقظة الجماهير المصرية السياسية والوطنية، والا بالبحث عن تسوية سلمية تنقذها من الازمة الخانقة .

ومرة اخرى لا تملك هذه الطبقة الا البحث من جديد عن التسوية السلمية عبر الوساطات والضغوط الجديدة في جو من الاخبار عن مبادرة أميركية جديدة .. وساطة تونسية من ناحية، وتهديد « بحرب استنزاف » من ناحية ثانية، خاصة وان معارك الحدود السورية أخذت تتصاعد وتبدو « شبه مستمرة » في هذه الفترة ..

لا يمكن الانتظار اكثر من ذلك ، فالاوضاع داخل الجيش تنذر بكل الاحتمالات، والضباط الشباب متذمرون (عندما قامت اسرائيل بعدوانها الكبير الاخير على جنوب لبنان، طالب ضباط شباب بتحريك الجبهة المصرية)، والجماهير المصرية لم تعد تحتمل الوعود ولا التأجيل، وكلما طال الانتظار بدون تحرك (ولو محدود) انفجرت الازمات .. هذا ما جعل هيكل يقول في « صراحته الاخيرة » انه لا بد من « مخاطرة محسوبة » .. ضغط عسكري يهديء الاوضاع الداخلية من ناحية، ويضغط على الاميركيين من ناحية أخرى، علهم يسرعون في تحقيق تسوية سلمية !

في ظل هذا الوضع جاءت احداث « الفتنة الطائفية » التي لم تعرف مثلها مصر في تاريخها الحديث .. وهذا يستحق معالجة مستقلة ..